النزاع الحدودي الليبي-التشادي 1973-1995

THE LIBYAN-CHADIAN BORDER DISPUTE 1973-1995

إعداد الطالب:

عز الدين موسى صالح عقيلة

إشراف:

الدكتور أحمد عارف الكفارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

آب، 2017

ب

التفويض

إني الموقع أدناه "عز الدين موسى صالح عقيلة" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عزالدين موسى صالح عقيلة .

التوقيع:

التاريخ: 9 / 8 / 2017

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "النزاع الحدودي الليبي-التشادي 1973-1995" وأجيزت بتاريخ:

2017 / 08 / 09

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
الدكتور، أحمد عارف الكفارنة	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	.....
الدكتور، محمد بني عيسى	رئيساً	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ. دكتور، محمد حمد القطاطشة	عضواً خارجياً	الجامعة الأردنية	.....

الشكر

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق رسول الله

أشكر الله تعالى وأحمده، في استكمال هذه الدراسة على هذا الوجه

كما أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير

لمن أشرف على رسالة الماجستير،

سعادة الدكتور الفاضل / أحمد عارف الكفارنة

فقد كان لي نعم الناصح الأمين أفاض عليّ بعلمه وشملني بفضله وسماحته

أبقاه الله ذخراً لطلبة العلم

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة، أساتذتي الكرام، لقراءة رسالتي المتواضعة

ولن أنسى أن أتقدم بفائق الشكر والاحترام إلى جامعتي القيّمة

جامعة الشرق الأوسط

وفي النهاية أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من مدّ لي يد العون في مسيرتي العلمية

جزاهم الله عني كل خير

الإهداء

إلى من حثني على طلب العلم منذ الصغر

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى من زرع في نفسي حب العلم والمعرفة

إلى رمز الكرم والجود

إلى **روح والديّ العزيزين** أسكنهما الله فسيح جناته

إلى رفيقة دربي ومشواري، صاحبة الود والصبر إلى رمز الوفاء، إلى رفيق عمري

زوجتي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي

إلى روح ابنتي نور

إلى أبنائي وبناتي

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء أدامهم الله لي ذخراً وعوناً

إلى هؤلاء جميعاً، أهدي هذه الدراسة

الباحث

عز الدين موسى صالح عقيلة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الملاحق	ح
الملخص باللغة العربية	ط
الملخص باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
أسئلة الدراسة وفرضياتها	4
حدود الدراسة	4
محددات الدراسة	5
مصطلحات الدراسة	5
الأدب النظري والدراسات السابقة	**7**
أولاً: الأدب النظري	7
ثانياً: الدراسات السابقة	13
الدراسات باللغة العربية	13
الدراسات باللغة الإنجليزية	15
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	18
منهجية الدراسة	19
الفصل الثاني: أسباب النزاع الحدودي الليبي التشادي	
المبحث الأول: الأسباب التاريخية	21
المبحث الثاني: الأسباب الجيوسياسية	26
الفصل الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من النزاع الحدودي الليبي التشادي	
المبحث الأول: أسباب ونتائج تدخل الدول.....	37

المبحث الثاني: الموقف الاقليمي تجاه النزاع الليبي–التشادي 41
المبحث الثالث: الموقف الدولي اتجاه النزاع الليبي–التشادي..... 51
الفصل الرابع: مدى تأثير المواقف الإقليمية والدولية على النزاع الحدودي الليبي التشادي
المبحث الأول: أثر المواقف الإقليمية والدولية على النزاع الليبي–التشادي 61
المطلب الثاني: قرار محكمة العدل الدولية 64
الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات
أولاً: الخاتمة 68
ثانياً: الاستنتاجات 71
ثالثاً: التوصيات 73
قائمة المراجع والمصادر 75
أولاً: المراجع العربية 75
ثانياً: المراجع الأجنبية 79
الملاحق 88

قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	ليبيا والدول المجاورة لها	88
2	دولة تشاد والدول المجاورة لها	89
3	قطاع أوزو من الجانب الليبي	90
4	قطاع أوزو من الجانب التشادي	91
5	التقسيم القبلي/الإثني للجماعات في ليبيا	92

النزاع الحدودي الليبي–التشادي 1973–1995

إعداد

عز الدين موسى صالح عقيلة

إشراف

الدكتور أحمد عارف الكفارنة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبين أسباب النزاع الحدودي الليبي–التشادي ونتائجه خلال الفترة (1973–1995). استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والتاريخي، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أنه ثمة هناك علاقة ارتباطية بين النزاع الحدودي الليبي–التشادي وبين مصالح الدول الإقليمية والدولية في ديمومة هذا النزاع، حيث أن أغلب مشاكل الحدود بين الدول حديثة الاستقلال كانت بسبب رسم الدول المستعمرة للحدود بما يتوافق ومصالحها، مما أدى إلى اصطفاف القوى الكبرى للوقوف عند النظام الليبي السابق (عهد الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي) لاستلاب الحق التاريخي لليبيا في شريط أوزو. توصلت نتائج الدراسة إلى أن النزاع ما بين ليبيا وتشاد تمحور حول أحقية امتلاك الأراضي الواقعة بينهما والمتمثلة في شريط أوزو والذي كان متنازعاً عليه كذلك من قبل الدول المستعمرة (فرنسا وإيطاليا) لخدمة مصالحها، وانحياز الدول التي تدخلت في النزاع الليبي التشادي إلى طرف تشاد وخصوصاً فرنسا. وأوصت الدراسة بضرورة أن يقدم صناع القرار والقيادات العليا مساندة الدول الأفريقية وخصوصاً غير العربية منها وتقديم الدعم إلى ليبيا بمختلف الأشكال والوسائل من أجل تقوية الروابط والعلاقات العربية مع دول أفريقيا غير العربية والسعي إلى ملء الفراغ التي تسعى الدول الأجنبية لسده، وضرورة أن يهتم الساسة العرب وصناع القرار على حد سواء بتوطيد العلاقات الليبية–التشادية والعلاقات الليبية–الأفريقية وتطويرها بما يخدم مصالح الأمة العربية والإسلامية والقارة الأفريقية.

الكلمات المفتاحية: النزاع الحدودي، ليبيا، تشاد.

The Libyan-Chadian Border Dispute 1973-1995

Prepared by:

Ezeddin M. S. Ajila

Supervised by:

Dr. Ahmed Aref Al-Kafarneh

Abstract

This study aims to identify the causes and consequences of the Libyan-Chadian border dispute during the period from 1973-1995. The study used the analytical and historical approaches and was based on a hypothesis, which states that there's a correlation between the Libyan-Chadian border dispute and the interests of regional and international countries, which played a role in the sustainability of this conflict. Most of the border problems between newly-independent countries were due to the colonial countries drawing the borders in accordance with their best interest. This has led to the alignment of the major powers to stand against the former Libyan regime (The era of the late Libyan leader Muammar Gaddafi) to take over the Aouzou Strip, which is the historical right of Libya. The results of the study showed that the conflict between Libya and Chad was centered around the right of ownership of the land between them,

represented by the Aouzou Strip, which was also fought over by the colonising countries (France and Italy) to serve their interests, as well as the bias of the countries that intervened in the Libyan-Chadian dispute to Chad's side, especially France. The study recommended that decision makers and senior leaders should provide support to African countries, especially non-Arab ones, and provide support to Libya in various forms and means to strengthen Arab ties and relations with non-Arab, African countries and to fill the void that foreign countries seek to fill. It also recommends that Arab politicians and decision-makers alike must consolidate Libyan-Chadian relations and Libyan-African relations in a way that serves the interests of the Arab and Islamic nations and the African continent.

Keywords: Border Dispute, Libya, Chad.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تعد الحدود بين الدول من الظواهر السياسية والقانونية المتفق عليها بين دولتين أو أكثر والهدف منها تحديد سلطة وسيادة قوانين كل دولة بالنسبة للدول الأخرى التي تحدها، ومن هذا المنطلق يتخذ المفهوم القانوني والسياسي للحدود أهمية كبيرة، ولذلك وضعت الدول العديد من المعاهدات والاتفاقيات من أجل سلامة حدودها، ولا بد من تفعيل الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتفق عليها بين مختلف الدول تفادياً للوقوع في بعض الخلافات الحدودية.

تشكل الفترة ما بين عامي 1973–1995 ذروة النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد، حيث قامت القوات الليبية باحتلال شريط أوزو عام 1973، وبعدها توسع انتشارها تدريجيا لتحتل إقليم "بي لأو تي" وبعد ذلك احتلت إنجامينا العاصمة التشادية في عام 1981 من خلال دعمها لحركات التمرد التشادية والتي هدفت لاستبدال النظام التشادي بمجموعة مؤيدة لليبيا، وذلك تحت مسمى "تحقيق وحدة كاملة" بين ليبيا وتشاد، ويعود السبب الرئيسي للتدخل العسكري الليبي في تشاد استجابة ليبيا لطلب بعض فصائل جبهة التحرير الوطني، ويهدف التدخل العسكري إلى وقف زحف حركة التمرد، وإلى فرض السيطرة على الأوساط المعادية لليبيا داخل جبهة التحرير الوطني، والسيطرة على شريط أوزو الغني باليورانيوم والنفط وغيرها من الثروات المعدنية، وذلك أدى إلى إضعاف الحكومة المركزية في تشاد وفتح المجال أمام جبهة التحرير الوطني للسيطرة على الحكم، الذي زاد من الانقسامات واستمرار النزاع بين ليبيا وتشاد (Hansen, 2011:2–3).

يدور النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول انتزاع الحكم والسيطرة على المنطقة الحدودية المتمثلة في شريط أوزو، الذي يعتبر أهم منطقة نزاع بين ليبيا وتشاد، وهو عبارة عن شريط تصل مساحته إلى 114 ألف كيلو متر مربع، وهنالك عوامل داخلية وخارجية ساهمت في بلورة النزاع

الحدودي الليبي–التشادي أهمها النزاعات بين القبائل. وتكمن الأهمية القانونية للحدود بين ليبيا وتشاد أن احتلال شريط أوزو يعتبر إخلال بأحكام القانون الدولي، وأحكام قوانين منظمة الوحدة الإفريقية التي تجمع البلدين معا (شتيوى، 2014: 2–3).

يعتبر شريط أوزو واحدا من أقدم النزاعات الحدودية في منطقة الساحل الأفريقي، ومحور النزاع ما بين ليبيا وتشاد والذي كان لفرنسا تدخل كبير فيه، كما ويعد شريط أوزو واحدا من الحدود القليلة التي تم الاعتراف بها بشكل رسمي من قبل دولة مستقلة – ألا وهي ليبيا. وقد كان شريط أوزو الواقع تقاطعه في مدار السرطان بالفعل موضع نزاع في فترة الثلاثينيات بين فرنسا وإيطاليا، والتي قام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بالطعن فيها عند احتلاله لقطاع أوزو في عام 1973. كان الهدف الأساسي من هذا الاحتلال هو التنقيب عن النفط، وعلى الرغم من عدم قدرة النظام الليبي على الطعن والاعتراض على الحدود المتفق عليها رسميا في معاهدة طرابلس، إلا أن الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي أبرم اتفاقاً سرياً مع الرئيس التشادي الأسبق فرنسوا تومبالباي عام 1972، واعدا إياه بـ 23 مليار فرنك إفريقي، أي ما يعادل مئة مليون دولار أمريكي، وذلك مقابل تسليم شريط أوزو إلى ليبيا. إلا أنه تم إعادة الشريط في نهاية الأمر وفق المخطط السابق الذي تم الاتفاق عليه في معاهدة روما التي تمت بين بيير لافال رئيس الوزراء الفرنسي وبين بينيتو موسوليني الزعيم الإيطالي في عام 1935 (Salliot, 2010:13–14).

مشكلة الدراسة

اتصفت العلاقات الليبية–التشادية بالعدائية نتيجة النزاعات والأطماع على المناطق الحدودية للدولتين والمتمثلة في شريط أوزو الواقع بينهما، وذلك لغناه باليورانيوم والنفط والمنغنيز وغيرها من الثروات المعدنية ولكونه معبرا سهلا للبدو الرحل نظرا إلى الانفلات الأمني على الحدود آنذاك. وفي

تلك الفترة من النزاع اندلعت الحروب والمواجهات العنيفة بين البلدين، لذلك حاولت هذه الدراسة الكشف عن هذه الحقبة الزمنية التي اتسمت بالنزاع الحدودي الليبي–التشادي 1973–1995 وتداعيات ذلك على الدولتين.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أسباب النزاع الحدودي الليبي–التشادي.
2. تحليل المواقف الإقليمية والدولية من النزاع الحدودي الليبي–التشادي.
3. الوقوف على ما مدى تأثير المواقف الإقليمية والدولية على النزاع الحدودي الليبي–التشادي؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من منحيين اثنين، ألا وهما: المنحى العلمي والمنحى العملي، حيث برزت أهمية الدراسة من الناحية العلمية في تناولها لموضوع النزاع الحدودي الليبي–التشادي خلال الفترة 1973–1995 وتقصي الحقائق الكامنة حوله، وذلك من أجل الوقوف على أسباب الخلافات والمعوقات التي كانت قائمة آنذاك. وأما من الناحية العملية، فتتبع أهمية الدراسة من خروجها بتوصيات واقعية هدفها تدعيم أسس السلام بين الدولتين والآفاق المستقبلية للعلاقات الليبية–التشادية بعد الثورة في ليبيا، كما ستساهم هذه الدراسة في إثراء الدراسات في المجال السياسي والتي ستفيد العديد من الباحثين في المستقبل.

أسئلة الدراسة وفرضياتها

يتحدد الغرض من الدراسة الحالية في معرفة أبعاد النزاع الحدودي الليبي–التشادي 1973–1995 من خلال الإجابة عن التساؤلات الأتية:

1. ما أسباب النزاع الحدودي الليبي–التشادي؟
2. ما المواقف الإقليمية والدولية من النزاع الحدودي الليبي–التشادي؟
3. ما مدى تأثير المواقف الإقليمية والدولية على النزاع الحدودي الليبي–التشادي؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أنه ثمة هناك علاقة ارتباطية بين النزاع الحدودي الليبي–التشادي وبين مصالح الدول الإقليمية والدولية في ديمومة هذا النزاع، حيث أن أغلب مشاكل الحدود بين الدول حديثة الاستقلال كانت بسبب رسم الدول المستعمرة للحدود بما يتوافق ومصالحها، مما أدى إلى اصطفاف القوى الكبرى للوقوف عند النظام الليبي السابق (عهد الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي) لاستلاب الحق التاريخي لليبيا في شريط أوزو.

حدود الدراسة

- **حدود مكانية:** تتحدد هذه الدراسة من الناحية المكانية ليبيا، تشاد.
- **حدود زمانية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1973–1995.

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة الحالية في المعوقات التي واجهها الباحث أثناء إعداده للدراسة، وقد تمثلت هذه المحددات بالمجمل بشح المصادر والمراجع السياسية التي تناولت النزاع الحدودي الليبي–التشادي، وخصوصاً العربية منها. كما وكانت أغلب الدراسات المتوفرة غير حديثة وذلك بسبب قدم هذا النزاع.

مصطلحات الدراسة

- يعرف النزاع **لغة** بأنه أصلٌ صحيح يدل على قلع الشيء، ونزعت الشيء من مكانه نزعا، والمنزع: الشديد النزع، ومنزعة الرجل: رأيه، ونازعت النفس إلى الأمر نزاعا، والنزاع: الخلاف، ونازعه: خاصمه وغالبه، كما في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ﴾ [الحج: 67].

- ويعرف النزاع **اصطلاحاً** على أنه تصارع بين طرفين أو أكثر لعدم اتفاق أهداف هذه الأطراف مع الأطراف الأخرى، وقد يكون ذلك إما بسبب اختلاف في المصالح أو التصورات أو الاعتقادات أو التطلعات التي لا يمكن تحقيقها تزامنيا وفي ذات الوقت، وقد يكون هذا النزاع سلمياً أو نزاعاً يستخدم فيه القوة.

- ويعرف النزاع **إجرائياً** بأنه تضارب الأهداف بين الحكومة الليبية والتشادية على الحدود الجنوبية الليبية والشمالية التشادية المتمثلة في شريط أوزو والتي تم تحديدها زمانياً كما تناولتها الدراسة الحالية بين عامي 1973–1995.

- تعرف الحدود **لغة** جمع حد، والحاء والدال أصلان، فالأول يفيد المنع، والثاني يعني طرف الشيء، فالحد هو الحاجز بين الشيئين، يقال: فلان محدود، إذا كان ممنوعاً، ويقال للبواب حداد لمنعه الناس من الدخول، ومنه سمي الحديد حديداً لامتناعه وصلابته وشدته، ومنه سميت العقوبات المقدرة حدوداً، لأنها تمنع من المعاودة إلى موجباته

- وتعرف الحدود **اصطلاحاً** على أنها الخطوط الجغرافية الوهمية التي خطها البشر على سطح الأرض والتي تفصل بين إقليم دولة عن دولة أخرى.

- وتعرف الحدود **إجرائيا** بأنها الخطوط الوهمية الفاصلة في المنطقة الصحراوية بين جنوب ليبيا وشمال تشاد التي تعاني من نزاعات والتي تسمى بشريط أوزو.

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

يعرف النزاع الدولي على أنه نقطة خلاف قانونية وتعارض آراء ومنافع بين دولتين أو أكثر، ومن أهم أسباب النزاعات الدولية اختلاف المصالح والسياسات، ومع تطور العلاقات الدولية فإن الطريقة السلمية تعد أفضل حل ووسيلة لتجنب النزاعات، ولتفادي الإخلال بالسلم والأمن الدوليين، وفيما يتعلق بالنزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد، فإنه واحد من أقدم وأهم النزاعات الدولية يدور حول تنازع السيادة على شريط أوزو، ذلك أن النزاع الليبي–التشادي لم يكن وليد عوامل داخلية فحسب، إنما كانت هناك عوامل خارجية ساهمت إلى درجة كبيرة في بلورتها إقليمياً ودولياً (موسى، 3:2013).

شهدت العلاقات الليبية–التشادية توتر وصراع نتج عنه سعي كل من الطرفين لتشكيل تحالف مهم في المنطقة، لم تجمع العلاقة الودية كل من ليبيا وتشاد، وخاصة خلال فترة حكم الرئيس التشادي السابق حسين حبري الذي كان رئيساً لتشاد في الفترة 1982–1990، حيث امتازت العلاقات بالنزاعات المعادية والتدخلات العسكرية، وقد تغير الوضع السياسي العسكري بين ليبيا وتشاد في عام 1990 عندما استلم الرئيس إدريس ديبي، وبعدما أسقطت ليبيا جميع المطالب الإقليمية، شهدت العلاقات السياسية مع جارتها تشاد تحسناً ملحوظاً، حيث قام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بتطبيع العلاقات مع تشاد، الذي أدى إلى إحلال السلام في المنطقة ما بين تشاد وليبيا (Meerpohl, 2013:3).

وفي أوائل السبعينات من القرن الماضي شهدت تشاد اضطرابات على نحو متزايد، حيث سعت ليبيا لفرض نفوذها العسكري والسياسي على تشاد، فقد احتل الجيش الليبي بمساعدة قوات المتمردين

أجزاء من شمال تشاد ووضعت يدها على شريط أوزو عام 1973 كما ذكرنا سابقاً، واستخدمت ليبيا قبائل تشادية في منطقة دارفور لشن الهجمات على تشاد، وقام الرئيس التشادي السابق حسين حبري من جهته بإحكام السيطرة على تشاد الجنوبية، وتلقى الدعم العسكري من فرنسا والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر لمواجهة التوسع الليبي (Giroux, Lanz & Sguaitamat, 2009:13).

وكان التدخل العسكري ودعم المتمردين سمة من سمات سياسة الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي في تشاد، وقد قام الجيش الليبي باحتلال شريط أوزو على الحدود التشادية عام 1973 والذي اعتبر انتهاكاً للقانون الدولي الذي ينص على عدم المساس بالحدود المصادق عليها في المادة 3 من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وحاول فيما بعد احتلال تشاد والسيطرة عليها، وقد انسحب الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بعد هزيمة جيشه عام 1987 (Wall, 2013:366). وقد ساءت العلاقات بين تشاد وليبيا عندما أوصل الرئيس التشادي السابق حسين حبري المتمردين إلى السلطة (Salliot, 2010:13).

يتلخص ما سبق أن القوات الليبية دخلت إلى شريط أوزو في عام 1973، حيث قامت ليبيا بضم الشريط إلى أراضيها عام 1976، ووصل النزاع بين ليبيا وتشاد إلى أشده، وقام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بالسيطرة على شريط أوزو من دون الخوض في النزاع لحماية أمن ليبيا، والتدخل عن بعد في شؤون تشاد الأمنية، وبعد ذلك تم الإعلان عن وحدة بين ليبيا وتشاد عام 1981 اعترضت عليها فرنسا واعتبرته محاولة ليبية للسيطرة على تشاد كونه صادر من طرف ليبيا فقط، الذي أسفر عن إخراج القوات الليبية من تشاد، وتلاها شن حرب مباشرة من الرئيس حسين حبري، نتج عنها احتلال شريط أوزو، وفي عام 1988 استعادت كلاً من ليبيا وتشاد العلاقة الودية في

باماكو عاصمة مالي، وتم إحالة قضية شريط أوزو إلى محكمة العدل الدولية، وجاء الحكم لصالح تشاد عام 1994 (أحمد، 2:2014).

شريط أوزو (النزاع الحدودي الليبي–التشادي)

يقع شريط أوزو على الحدود المشتركة بين شمال تشاد وجنوب ليبيا، ويبلغ طوله 1050 كم. لقد كان شريط أوزو في المجمل منطقة نزاع حدودي بين ليبيا وتشاد، ففيه يقطن عدد قليل من البدو الرحل من قبائل التبو، ويعتقد أن هذا الشريط يحتوي على اليورانيوم والنفط والذهب. قامت ليبيا بإعادته إلى ملكيتها وذلك لإيمانها بأن الشريط تابع تاريخياً للأراضي العربية، وبموجب اتفاقية بين إيطاليا وفرنسا، قامت فرنسا بالتنازل لإيطاليا عن الشريط ليصبح من ضمن حدود ليبيا. وبعد استقلال ليبيا عن الاستعمار الإيطالي واستقلال تشاد عن الاستعمار الفرنسي، بقي شريط أوزو منطقة نزاع مسلح بين الدولتين، ذلك لأنه لا يوجد بين الدولتين ترسيم حدودي واضح يحسم المسألة (التباوي، 1:2016).

قام الرئيس التشادي السابق حسين حبري عام 1987 بشن حملة عسكرية، استولى بموجبها على شريط أوزو وانتزعه من ليبيا، وبعد ذلك بأيام قامت ليبيا باسترداد الشريط مرة أخرى، الذي ترتب عليه استيلاء تشاد على أراضي ليبية، وأسر أفراد من الجيش الليبي انتقاماً على احتلال شريط أوزو، وفي عام 1989 تم جمع كل من الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي والرئيس التشادي السابق حسين حبري الذي نتج عنه اعتراف الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بالرئيس التشادي السابق حسين حبري رئيساً شرعياً لتشاد، وطالبه بإنهاء النزاع الحدودي في شريط أوزو، والإفراج عن السجناء الليبيين في تشاد، الذي أسفر عن توقيع الدولتان لاتفاقية سلام في نفس العام، ودعا فيه الطرفان إلى وضع حد للأعمال القتالية وانسحاب القوات العسكرية والتسوية السياسية لقضية شريط أوزو، واتفقت

الدولتان على عرض قضية شريط أوزو على محكمة العدل الدولية، وفي 3 شباط 1994، صدر الحكم لصالح تشاد بأغلبية ساحقة من قضاة محكمة العدل الدولية (التباوي، 2:2016).

دور بعض المناطق الحدودية الاستراتيجية في النزاعات

تعد إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة والتنوع الطوبوغرافي، وتتمتع بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية والثروات الهائلة في أراضيها، وعلى الرغم من غياب الخرائط البيئة المنظمة، إلا أن القارة اشتهرت باحتوائها على احتياطات وفيرة وواسعة النطاق للموارد الطبيعية وأكبر مخزون للمعادن متوفرٌ على تلك الرقعة من سطح الأرض، إلا أنها وفي الوقت ذاته وفي خضم هذه الثروة العظيمة تعاني من الفقر والعنف الاجتماعي الذي طال أمده (Maphosa, 2012:1).

ومن النزاعات للمناطق الحدودية في الوطن العربي:

1. **النزاع بين موريتانيا ومالي:** يعد لصراع بين مالي وموريتانيا من أقدم النزاعات التي نشأت بسبب الحدود التي تربط البلدين، فالسبب الرئيسي الذي أدى إلى تفاقم الصراع على الشريط الحدودي الواقع بين البلدين طيلة السنوات الماضية المشاكل القبلية، والرعي وغيرها من الأسباب المجهولة. من أهم النزاعات بين البلدين أزمة 1992 التي وقعت عند مهاجمة مقاتلي الطوارق المناهضين للحكومة المالية أحد الأسواق الشعبية في مالي وقتلهم عسكريين ومدنيين، حيث قامت قوات مالية بمطاردتهم داخل الأراضي الموريتانية واعتقلت عددا منهم، واتهمت الحكومة الموريتانية بالتواطؤ مع المقاتلين الطوارق (محمد، 2011).
2. **النزاع المصري–السوداني:** كان النزاع القائم بين مصر والسودان يتركز على الإقليم البحري لمثلث حلايب وهو ذا قيمة اقتصادية كبرى لما يمتلكه من ثروات طبيعية كبيرة وضخمة، حيث

بدأ النزاع الإقليمي بإرسال مصر لقواتها إلى السودان للمطالبة بالمنطقة وبأنها تابعة للأراضي المصرية، فأحالت السودان القضية لمجلس الأمن لحل النزاع التي مازالت مستمرة لوقتنا الحالي (طه، 2014).

3. **النزاع المغربي–الجزائري–الموريتاني على منطقة الصحراء:** كان السبب الرئيسي في نشوب النزاع بين المغرب وموريتانيا في عام 1975 هو المنطقة الحدودية المطلة على المحيط الأطلسي التي تربط البلدين وهي الصحراء الغربية لما لها من قيمة كبيرة في مساحتها الجغرافية وثرواتها الطبيعية، وكان لتدخل موريتانيا ونزاعها مع المغرب لتقسيم الصحراء فيما بينهم، أثر في بدأ الجزائر بالتدخل في النزاع لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وتأكيد أحقيتها في المنطقة (دبش، 2007).

ويعد مفهوم مصطلح الحدود بين الدول معروفاً منذ القدم، حيث كان اليونان يحفرون خنادق بين أراضي دولتهم وأراضي الدول المجاورة، وكان الرومان يبنون على الغالب أسواراً، ولجأ العرب إلى نظام الثغور، ولكن لم تأخذ الحدود أهميتها الكبرى إلا مع نشوء الدول الحديثة في أوائل القرن السادس عشر في أوروبا. وقد تم تحديد إقليم الدولة باتفاقيات تعقد مع الدول المجاورة، وقد تتم بمعاهدة دولية مثل معاهدة لوزان عام 1923 (المخادمي، 20:2004).

وظائف الحدود السياسية

يمكن القول إن للحدود وظائف عديدة، يمكن إجمالها في وظيفتين أساسيتين، هما (توفيق، 2011):

1. **الفصل:** تعد عملية الفصل أو الحجز وظيفة فعلية تبلورت من أجلها فكرة الحدود. وتظهر الحدود من خلال هذه الوظيفة على شكل حواجز تقوم بحماية النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في أقاليم الدولة.

2. **تنظيم الاتصال والحركة عبر الحدود:** ارتبط ظهور هذه الوظيفة من خلال تزايد الاعتماد المتبادل بين الشعوب، خصوصاً بعد تطور وسائل النقل والاتصالات، واتساع نطاق التجارة الدولية بعد انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي عالمياً.

ولعل من أهم المواقع الجغرافية التي يتم الصراع والنزاع عليها لما تحتويه من قيمة كبيرة، وثروة هائلة للدول والشعوب على حد سواء، ما يلي (Humphreys, 2005):

1. **المسطحات المائية:** تعد المسطحات المائية إحدى أهم العوامل التي تؤدي إلى النزاعات بين الدول وذلك بسبب الدور الذي تلعبه في عمليات النقل والتنمية والثقافة في البلاد، كما تعد أيضاً مصدر دخل لأغلبية السكان القاطنين في المناطق التي تتمتع بالمسطحات المائية من خلال اشتغالهم وممارستهم حرفة صيد السمك، فضلاً عن حقول النفط البحرية والتي من شأنها أن تكون من أهم مسببات الصراعات بين الدول.

2. **الأراضي:** تكمن أهمية الأراضي في إمكانية استغلالها لأسباب زراعية، وصناعية، أو حتى شخصية. ولكن بسبب النمو السكاني المتزايد والتدهور البيئي جعل إمكانية العثور على أراضي صالحة للزراعة مهمة صعبة، وكانت الأراضي على مر الزمان أحد أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحروب بين الدول؛ فحيازة الأرض تعني الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تتمتع بها تلك الأرض من معادن ونفط وغيرها. وهذا يفسر سبب تنافس الدول من أجل السيطرة على

الأراضي، بسبب تمتعها بقيمة اقتصادية عالية. ويعد الصراع الذي حدث في الآونة الأخيرة بين الصين وتيمور الشرقية وكوسوفو ورواندا، وطاجيكستان من أعنف الصراعات التي اندلعت بسبب حيازة الأرض.

3. **الغاز الطبيعي والنفط:** يعد النفط (البترول) من أهم المصادر الأولية القابلة للاشتعال والتي يتم تكريره لإنتاج البنزين والغاز الطبيعي، فهو غاز قابل للاشتعال يستخدم للحصول على الإضاءة والوقود. تتعدد الأسباب وراء اندلاع الحروب والنزاعات، فمن أهم النزاعات التي تحدث بين الدول هو الصراع حول السيطرة على الحقول النفطية والذي يعد سبب جوهرياً لاضطراب الأوضاع السياسية في البلاد، وسبباً للتوتر الذي يسيطر على العلاقات التي تربط بينهم. فمصادر النفط الخام قادرة على خلق خلاف سياسي شديد سواء كانت المسألة تتعلق بالتنقيب حول النفط أو حتى في السيطرة على حقول النفط.

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

دراسة عثمان (2014) بعنوان "**التبو في ليبيا...بين الإنتماء والجغرافيا.**" هدفت الدراسة إلى التعرف على حقيقة الصراع بين ليبيا وتشاد حول شريط أوزو"، وقد بينت النتائج أن شريط أوزو مع تشاد كان تابع لدولة ليبيا سواء أثناء الإدارة العثمانية أو في أثناء فترة الاستعمار الإيطالي أو في بداية الفترة الملكية في ليبيا، فكلا الوثائق والمستندات تبين أن هذه المنطقة الحدودية كانت تابعة لمدينة مرزق الليبية، كما بينت أنه عدم وجود لأي طرف أخر في هذه المنطقة بوصفها منطقة

صحراوية موارد قليها وعدد سكانها قليل أيضاً، كما أنها لم تكن يوماً مناطق جذب لأي طرف فهي جزء من الصحراء الليبية المترامية الأطراف.

دراسة موسى (2013) بعنوان "**النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول "قطاع أوزو" والوسائل السلمية في التسوية.**" هدفت إلى بيان المنازعات الدولية وطرق تسويتها بالتركيز على المسائل القانونية أو الواقعية أو المتناقضة والتعارض في الآراء القانونية أو المنافع بين الدولتين، وقد تناولت الدراسة النزاع الليبي التشادي كنموذج تطبيقي وبينت أن سبب النزاع لم يكن وليد عوامل داخلية فقط، وإنما تأثر أيضاً بعوامل خارجية ساهمت إلى درجة كبيرة في بلورتها إقليمياً ودوليا. بينت نتائج الدراسة أن الجهود التي بذلت لحل الأزمة كانت من خلال استخدام الوسائل السلمية لحل النزاع وتظافر هذه الوسائل هو المحصلة النهائية لتجاوز هذه الأزمة، كما بينت أن البعد التفاوضي بين الجانب الليبي والتشادي الذي اتسم بالإيجابية.

دراسة عبد المعز (2003) بعنوان "**النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو.**" هدف الكتاب إلى بيان ماهية النزاع الليبي التشادي والذي كان أساسه شريط أوزو والذي يعد واحدا من أكثر النزاعات الحدودية في أفريقيا خطورة وتعقيدا، فعلى الرغم من جهود منظمة الوحدة الأفريقية في حل النزاع بين ليبيا وتشاد إلا أن الانحياز لواحد من الأطراف ظل قائما على مستوى الدول الأفريقية، فقليل منهم من وقفوا موقف الحياد من الطرفين هذا بالنسبة للدول الأفريقية، أما الدول العربية– الأفريقية منها وغير الأفريقية كان هناك دول وقفت مع الرئيس التشادي السابق حسين حبري ودعمته نكاية في الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي مثل مصر والمغرب والعراق والسعودية وأخرى في الوسط كالجزائر وتونس والسودان إلى حد ما، أما سوريا واليمن الجنوبي سابقا والجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل ونايف حواتمة والحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني بقيادة وليد جنبلاط كانت إلى جانب الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي.

دراسة جاكو (1998) بعنوان "**العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وليبيا – قضية أوزو 1960–1990.**" هدفت إلى التحقيق في العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وليبيا قضية أوزو 1960–1990، استخدمت المنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقات التشادية الليبية تتميز بتاريخ مشترك بين البلدين على الصعيد السياسي والاقتصادي والتجاري والثقافي، وتبين في ضوء التحليل الذي قدمته الدراسة أن العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا عانت توترات على الصعيد الثقافي والاجتماعي والروابط التاريخية والجغرافية، كما ووضحت الدراسة أن العلاقات السياسية قد نشطت بعد تسوية النزاع على شريط أوزو بين الدولتين عادت إلى سابق عهدها وذلك من خلال التعاون في مجالات البحث العلمي والثقافي وتبادل البعثات الطلابية.

الدراسات باللغة الإنجليزية

دراسة Bakrania (2014) بعنوان **"Libya: Border Security and Regional Cooperation,"** "**ليبيا: أمن الحدود والتعاون الإقليمي.**" هدفت إلى معرفة التطورات المتسارعة المتعلقة بأمن حدود ليبيا والتي حددت علاقاتها مع جيرانها من الدول الأخرى وأهمها منطقة النزاع مع تشاد، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الدعم الذي تتلقاه ليبيا من الدول المجاورة للحفاظ على العلاقات الإقليمية ومواجهة التحديات النزاعية على الحدود، وتقديم لمحة عامة عن مساهمات الوكالة الدولية لإدارة الحدود والأمن من منطقة الساحل والمغرب العربي. أجريت الدراسة في ليبيا، وقد استخدمت المنهج التحليلي، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن مراقبة الحدود الليبية ضعيفة ومجزأة، مما يسمح باختراقه بسهولة من قبل الجيش التشادي، والاتجار وتهريب السلع غير المشروعة، كما

أن العلاقات بين ليبيا وتشاد تعد علاقات توتر وصراع وتعاني من عدم الاستقرار، الذي نشأ جراء إطاحة الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي لقبيلة تابو التي استقرت في شريط أوزو والمطالبة في حقها بالحيازة على شريط أوزو، الذي اضطر الحكومة التشادية على وقف مخاوفها والتهديدات التي تواجهها من طرف الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي والتصدي لها، وكان شريط أوزو في نهاية المطاف إلى ليبيا ذلك أن الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي استعان بمقاتلين من قبائل وجماعات مسلحة ومتمردين على الرئيس إدريس ديبي.

دراسة Hansen (2011) بعنوان **"Chad's Relations with Libya, Sudan, France and the US,"** "**العلاقات التشادية مع ليبيا والسودان وفرنسا والولايات المتحدة.**" هدفت إلى استكشاف علاقة تشاد مع ليبيا والسودان وفرنسا والولايات المتحدة. أجريت الدراسة في تشاد، وقد استخدمت المنهج التحليلي، واعتمدت تحليل الأدبيات السابقة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقات الليبية التشادية تعاني من صراعات ونزاعات بعد غزو الجيش الليبي لشريط أوزو عام 1973، وحيث قام الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي بتسليح المتمردين والمرتزقة بهدف استبدال الحكم التشادي وتوسيع النفوذ الليبي في تشاد، وبعد ذلك قام الرئيس إدريس ديبي بانتزاع السلطة من الرئيس التشادي السابق حسين حبري في تشاد عام 1990 بعد الانقلاب العسكري الذي حصل على دعما واسع النطاق من ليبيا والسودان وفرنسا. ولفترة محددة كانت العلاقات بين ليبيا وتشاد علاقات ودية بين الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي والرئيس إدريس ديبي وتمثلت في زيادة الدعم العسكري الليبي والاستثمار الاقتصادي في تشاد، كما سعى الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي على إحباط محاولة الانقلاب عام 2008 ولعبت ليبيا دوراً محورياً في تأمين اتفاقات السلام بين الرئيس إدريس ديبي وحركات التمرد المختلفة في تشاد. وأخيرا بينت النتائج أن العلاقات التشادية مع الولايات المتحدة

كانت علاقة قوية وخاصة مع حرص الولايات المتحدة على تحقيق أمن واستقرار تشاد، من خلال تقديم الدعم العسكري، وتمويل النازحين داخل تشاد، ولكن الولايات المتحدة وصلت بذلك إلى أطماعها بالنفط التشادي الذي يشكل 80% من صادرات تشاد.

دراسة Sené (2011) بعنوان **"Comptes Rendus Méga-Tchad – Mega-Chad Book Reviews,"** "**مراجعات كتب تشاد الواسعة.**" هدفت إلى استعراض والتحقيق في الأحداث التاريخية التي جمعت الرئيس التشادي السابق حسين حبري مع الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي. أجريت الدراسة في تشاد وليبيا، وقد استخدمت المنهج التحليلي. حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن العلاقات بين تشاد وليبيا اتسمت بالعدائية، حيث يذكر تاريخ تشاد التوترات والنزاعات الأهلية التي انتقلت فيما بعد إلى نظام الحكم التشادي بمساعدة الدعم الليبي، حيث تركزت نتائج الدراسة على التاريخ العسكري والخلافات والأهداف التوسعية، كما تطرقت نتائج الدراسة إلى الهجمات المتصاعدة من قبل الجيش الليبي المحتل على تشاد والحملات العسكرية المضادة على القواعد الجوية الليبية، كما تم التركيز على التدخلات الخارجية من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت تشاد ضد المسلحين والمتمردين الذي يدعهم الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي انطلاقاً من غاياته التوسعية معتبراً تشاد الامتداد الطبيعي لليبيا، ويجب التطرق هنا إلى أن أهداف التدخلات الغربية نابعة عن أطماع في الهيمنة وإثبات القوة ووضع يدها على الثروة النفطية.

دراسة Keeble (2010) بعنوان **"New Militarism, the Media and the Manufacture of Warfare 1982-1991: The Implications for Peace Journalism Theory and Practice,"** "**النزعة العسكرية الجديدة ووسائل الإعلام وصناعة الحرب 1982-1991: الآثار المترتبة على نظرية صحافة السلام وممارساتها.**" هدفت إلى تسليط

الضوء على ظهور نوع جديد وواضح للنزعة العسكرية في الثمانينات، والتغطية الإعلامية التي رافقت المسارات الاستراتيجية للنزاعات العسكرية، والتطرق إلى الحرب السرية الأكثر أهمية. أجريت الدراسة في تشاد وليبيا، وقد استخدمت المنهج التحليلي، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في تشاد قللت من حدة النزاع كما هو الحال في ليبيا خلال فترة الثمانينات، كما تبين أن وسائل الإعلام والصحافة كان لها دور كبير في تصاعد الأحداث والمناوشات العسكرية بين ليبيا وتشاد، ذلك أن سياسة الولايات المتحدة اتبعت أسلوب الإعلام العسكري السري لمواجهة التغطية الإعلامية، الذي ساهم في ظهور استراتيجية عسكرية جديدة وهي الإعلام العسكري السري.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تنوعت أهداف الدراسات السابقة، إذ هدفت إلى الاستفادة من الأدبيات السابقة لمعرفة التطورات المتسارعة المتعلقة بأمن حدود ليبيا والتي حددت علاقاتها مع جيرانها من الدول الأخرى وأهمها منطقة النزاع والنزاع مع تشاد، كما هدف بعضها إلى استكشاف علاقة تشاد مع ليبيا والسودان وفرنسا والولايات المتحدة. أما الدراسة الحالية فقد هدفت إلى التعرف على النزاع الليبي–التشادي 1973–1995، وقد استفادت من الدراسات السابقة عن طريق استخدامها للمنهج التحليلي المستخدم في الدراسات السياسية المقارنة، والاعتماد على ما توصلت إليه من نتائج، حيث تناولت نتائج إحدى هذه الدراسات أن العلاقات الليبية–التشادية تعاني من توترات على الصعيد الثقافي والاجتماعي والتاريخي والجغرافي، بينما تطرقت الدراسة الحالية إلى النزاع المسلح بين الدولتين، وقد ذكرت نتائج دراسة أخرى أنه تم استخدام الحلول السلمية التفاوضية من أجل حل النزاع الليبي التشادي، فيما تطرقت الدراسة الحالية إلى حل النزاعات من خلال عرضها على محكمة العدل الدولية في هولندا.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج التاريخي وذلك لغايات الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضيتها.

الفصل الثاني

أسباب النزاع الحدودي الليبي التشادي

باتت الأحداث المتعاقبة التي ظهرت بصمتها بشكل واضح في التاريخ الليبي–التشادي تحتل مكانة رئيسية في الأجندة السياسية الداخلية والخارجية على حد سواء، فقد أدى اندلاع الصراع الداخلي في تشاد وما تبعه من تقلبات في الأوضاع السياسية والاقتصادية فيها، إلى تهيئة الفرصة للقوات العسكرية الليبية إلى التدخل وتحريك كفة الميزان لمصلحتها، والصراع للحصول على المنطقة الحدودية التي تربطها مع دولة تشاد وهي قطاع أوزو، واحتلاله، وقد كان الهدف الأول من الاحتلال الليبي في تشاد، هو توسيع النفوذ الليبي في أفريقيا الوسطى، وضم قطاع أوزو إلى المنطقة الليبية وذلك وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية الفرنسية الإيطالية عام 1935، وقد اعتبرته حق شرعي لها (International Crisis Group, 2010:2).

وقد شهدت الساحة الليبية–التشادية خلال فترة (1973–1995) الكثير من الصراعات والنزاعات على الحدود، فخلال هذه الفترة اتسمت العلاقات بين البلدين بالعدائية، والتوتر، والمواجهات العسكرية بين الطرفين، وقد كان غزو ليبيا للأراضي التشادية واحتلال قطاع أوزو عام 1975، يمثل عاملاً خطيراً وذو أبعاد استراتيجية عميقة، كما أدى الاحتلال الليبي إلى تكسير الروابط، والعلاقات القائمة على الاحترام والتعاون بين البلدين، وساهمت في تشكيل خطر على المنطقة الأفريقية كلها (شتيوى، 2014).

المبحث الأول

الأسباب التاريخية

الرؤية الليبية للحدود الليبية–التشادية

لعبت العوامل الجغرافية بشكل عام، والحدود بشكل خاص، دوراً عظيماً في السياسة الداخلية والخارجية للدولة الليبية، حيث ساهم الموقع الجغرافي الذي تتمتع به ليبيا في التأثير على أجندتها السياسية، وجعلها محل أنظار واهتمام صناع القرار والحكومات قاطبة. وترتبط ليبيا من الجنوب بحدود مع النيجر وتشاد، ومن الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الغرب الجزائر وتونس (الأشخم، 62:2012).

وعانت الدولة الليبية من نشوب نزاعات متعددة مع البلاد المجاورة لها بسبب قضية الحدود، ومدى أحقيتها بها، فخلال الفترة التي حكم بها الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، قادت ليبيا العديد من الحملات العسكرية لاحتلال حدود جيرانها، أو استعادة حدود تعتبرها من حقها. وخلال فترة الاستعمار الإيطالي لليبيا قامت فرنسا التي استعمرت تشاد بالتنازل عن قطاع أوزو الذي يعد منطقة حدودية غنية باليورانيوم والنفط والذهب، ويسكنها البدو الرحل من قبائل التبو، وتسليمها إلى إيطاليا لتصبح جزءاً من الأراضي الليبية (Oliveri, 2013:2).

وكان لتولي الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي الحكم في ليبيا أثره على البلاد، حيث أدخل ليبيا في صراع سياسي مع تشاد بشأن قطاع أوزو، فقد كانت كلا البلدين تطمح لضمه إلى نفوذها. وفي عام 1975 تمكنت من دخول قطاع أوزو وفرض سيطرتها عليه. فقد ادعى الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي أن القطاع ينتمي إلى ليبيا، وأنه مصدر حيوي غني بالمعادن لا يمكن التفريط فيه، أو

التنازل عنه. كما طمح الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بضم قطاع أوزو إلى أرضه لأسباب ثقافية، وعرقية، وتاريخية. فكان هدفه في المقام الأول، هو حماية البربر والعرب الذين كانوا قاطنين في القطاع من اضطراب الأوضاع في تشاد. وكانت حجة الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي في ضم أوزو إلى الأراضي الليبية هو أنها بالأساس جزءاً من الأراضي الليبية منذ عهد الإمبراطورية العثمانية حتى الحكم الإيطالي الاستعماري. وعليه، اجتاحت القوات الليبية القطاع وأسست قواعد عسكرية من أجل فرض سيطرتها عليه، وقامت السلطة الليبية المدنية بمنح السكان بطاقات تعريفية لهم على اعتبار أنهم مواطنين ليبيين (Ali, 2014:9).

ومما سبق يعتقد الباحث أن دور الاستعمار الذي كانت كلً من ليبيا وتشاد واقعة في قبضته السبب الرئيسي للخلاف على قطاع أوزو، والاعتقاد أن ليبيا تمتلك أحقيته، وخط الدفاع الأول ضد المؤامرات الاستعمارية والإمبريالية في تلك الفترة.

الرؤية التشادية للحدود التشادية–الليبية

لم يكن السلام الذي شهدته تشاد منذ استقلالها عن فرنسا طويل الأمد، وذلك بسبب اندلاع الحرب الأهلية طويلة الأمد، حيث قامت ليبيا وبعض الفرق المتمردة باجتياح تشاد مما أدى إلى تمزق المنطقة إلى أشلاء على مدى عدة عقود؛ ونتيجة لذلك الانقسام أصبح شمال البلاد – المنطقة الصحراوية – موطناً للمسلمين، بينما استقر المسيحيون في الأراضي الجنوبية الخصبة من البلاد التي حظيت من قبل باهتمام الفرنسيين الذين عكسوا سيطرتهم التاريخية على الشمال (Dunoff, Ratner & Wippman, 2010:5).

ويعد شريط أوزو من المناطق الحدودية التابعة لتشاد، والتي تمتد مع حدود ليبيا، وتقع شمال منطقة تبيستي التي تعد من أغنى المناطق باليورانيوم والمنغنيز والنفط، ورغم النزاع والصراع الذي حدث بينها وبين ليبيا، إلا أن تشاد بقيت مصرة على موقفها في استعادة حدودها، ودحر القوات الليبية من أراضيها، وقد كان للاتفاقية التي أبرمت بين فرنسا وإيطاليا خلال فترة الاستعمار، والتي تتضمن تنازل فرنسا عن قطاع أوزو للحكومة الإيطالية، ليصبح جزءاً من الأراضي الليبية أثر كبير وعميق في قيام وتفجر النزاع بين الطرفين، والذي انعكست آثاره بشكل سلبي على كلا البلدين من الناحية الاقتصادية والسياسية والعلاقات الاستراتيجية التي تربط البلدين (Lane & Ernest, 2012:9).

وقد ناضل الرئيس التشادي كوكوني عويدي من أجل الحصول على كرسي رئاسة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي تولت الحكم في 1979 بعد مؤتمر لاغوس من قبل منظمة الوحدة الأفريقية التي تجمع ما بين الفصائل الأساسية للحرب الأهلية التشادية طويلة الأمد، وبعد فترة قصيرة من توليه الحكم قام الزعيم حسين حبري بشن انقلاب عسكري على كوكوني عويدي رئيس حركة الوحدة الوطنية الانتقالية. وقام بعد ذلك بتأسيس قوات مسلحة في الشمال وأطلق العنان لحرب أهلية دامت تسعة أشهر أدت إلى إلحاق أضرار وخيمة بالعاصمة التشادية إنجامينا. إلا أن تدخل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي وعساكره المسلحين ووقوفهم إلى جانب كوكوني عويدي أجبر حسين حبري ورجاله على الفرار من المنطقة، وبقيت القوات الليبية في تشاد لمساعدة كوكوني عويدي على تهدئة الأوضاع فيها والوصول إلى حالة الاستقرار وتوسيع نفوذ طرابلس في إنجامينا (Dunoff, Ratner & Wippman, 2010:5).

ويشير كل من (Lane & Ernest, 2012:10) إلى أن بعد الهزائم التي شهدتها قوات حسين حبري العسكرية أمام القوات الليبية وتحالفها مع تشاد كان لابد للزعيم حسين حبري من الاستسلام والفرار من المنطقة وسحب رجاله من فادا وفايا لارجو وغيرها من المناطق التي انغمست في هذه المعركة.

وقد تعقدت العلاقات بين ليبيا وتشاد بحلول عام 1971، وبدأت تشاد بفقد سيطرتها على قطاع أوزو، وقد قامت ليبيا في عام 1973 باحتلال النصف الأول من المنطقة وفرض سيطرتها عليه. فكان الاعتقاد السائد يشير إلى أن الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي قد قام بعقد اتفاقية سرية مع الرئيس التشادي فرنسوا تومبالباي في عام 1972 نصت على تنازل تشاد عن قطاع أوزو للحكومة الليبية مقابل ثمانية وعشرين مليون فرنك، بشرط أن تتوقف ليبيا عن تمويلها للجبهة الوطنية لتحرير تشاد. وفي الواقع، هذه الاتفاقيات قد حدثت بالفعل وقد وعد الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بتوقفه عن دعم جبهة التحرير الوطني وتقديم المساعدات المالية لتشاد في حال قطعت تشاد علاقاتها مع إسرائيل. وبالفعل، قام الرئيس التشادي الأسبق فرانسوا تومبالباي في الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام 1972 بقطع علاقاته مع إسرائيل وذلك إيذاناُ بتحسين العلاقات مع ليبيا وتطويرها (UNICEF, 2013:2).

ويرى (Giroux, Lanz, & Sguaitamatti, 2009:3) أن تشاد لم تقف مكتوفة الأيدي، فقد قام ألفي جندي من القوات المسلحة التشادية بتوجيه ضربة قوية ضد الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، وذلك من خلال شن هجوم مفاجئ ضد واحدة من أكبر القواعد الجوية الليبية في جنوب البلاد. حيث اجتاحت القوات التشادية ما يقارب 100 كم من الأراضي الليبية على متن شاحنات،

وقطعت حقول الألغام المزروعة بهدف حماية قاعدة معطن السارة. وكانت نتيجة هذه العملية التي دارت لمدة لا تتجاوز 24 ساعة أضراراً وخيمة.

ويعتقد الباحث أن الحرب الأهلية التي دارت في تشاد خلال تلك الفترة، والصراعات والنزاعات الداخلية كانت السبب الأول لاحتلال ليبيا لقطاع أوزو الواقع على الحدود التشادية، للحصول على اليورانيوم والنفط وغيرها من الثروات المعدنية منه وليكون خط دفاع أول ضد محاولات الدول الاستعمارية (فرنسا وأمريكا آنذاك) والتي دعمت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا (المعارضة الليبية) لزعزعة الاستقرار في ليبيا والضغط على نظام القذافي لتحقيق مكاسب سياسية أو للإطاحة به.

المبحث الثاني

الأسباب الجيوسياسية

تعد الجغرافيا السياسية Political Geography أحدث فروع الجغرافيا البشرية وأكثرها أهمية، وتؤكد هذه الأهمية تلك المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة في كافة أنحاء العالم، نظرا للدور الكبير الذي يؤديه عامل المكان في حياة الدولة المعاصرة وتحديد قوتها، وفي مسار العلاقات الدولية بشكل عام (Gokmen, 2010:1).

ويرى العالم الألماني فريديرك راتزل أن الجغرافيا السياسية قد تركت بصمة كبيرة في حياة الشعوب والدول، حيث ركزت على العلاقات السياسية والبيئة الطبيعية وخاصة الأرض والمناخ (خاطر، 2010).

ويعد رودولف كيلين أول من استخدم مصطلح الجيوبولتيكا والتي عرفها بأنها البيئة الطبيعية للدولة، وإن أهم ما تعتمد عليه الدولة لتحقيق مصالحها، كما أن قوة الدولة تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد والحكم وقوة السلطان، وقد رأى أن الجغرافيا ينبغي أن تسخر لخدمة الدولة وذلك هو الفرض الأسمى للدراسة وبذلك تتحول الجغرافيا في مجملها إلى جيوبولتيكا (خاطر، 2010).

وتتحكم العوامل الجغرافية في نمو الدولة وتكوينها، وأن حدود الدولة قابلة للنمو والزحزحة حتى تبلغ حدودها الطبيعية، وتتعداها إن لم تجد مقاومة من الجيران (Naji, & Jawan, 2012:1).

وتعرف الجيوبولتيكا بأنها مجرد فكرة أو نظرية جغرافية، تستند إليها السياسات الخارجية للقوى المتنافسة في السياسة العالمية لخدمة مصالحها القومية (توفيق، 2011).

ومن الأهمية بمكان أن يتم تعزيز المفهوم الجيوبوليتيكي في القرن الإفريقي، ومدى تأثير الطبيعة الجغرافية على الصراعات والنزاعات بين الدول، فقد تؤثر جغرافية البلاد في تشكيل نزاعات وصراعات على مناطق حدودية بين الدول، والذي ينعكس بدوره على ديناميكية الهياكل في علاقات القوة بين الحكومات، ويؤثر على المنطقة الجغرافية ككل (Tesfamichael, 2011:7).

ويعرف (Pain & Staeheli, 2014:5) الجيوبوليتيكية بكونها مفهوم يطلق على علاقة الجغرافيا بالسياسة، ومدى تأثير الأرض على التخطيطات والتكتيكات السياسية، وكيفية الاستفادة من المناطق الجغرافية لتحقيق مصالح وأهداف سياسية منشودة.

ويعرف شعيب (2014) الجيوبوليتيكية بكونها علم الجغرافيا الذي يسعى إلى ربط وتحليل العوامل السياسية سواء كانت الداخلية أو الخارجية والعوامل العسكرية بالعوامل الجغرافية شبه الثابتة، وتعد الدولة الوحدة الرئيسية والأساسية للدراسة والتحليل لهذا العلم، لكونها تعد من صنع بشري بحت قد يتغير بشكل سريع ودوري نتيجة لعوامل داخلية وخارجية.

كما تعرف لورا (2014) الجيوبوليتيكية بكونها علم تحليل وتفصيل تأثيرات الأرض (البرية، والبحرية) وموقعها، على السياسة الداخلية والخارجية، ومدى قدرة الأنظمة السياسية من استغلال المميزات والثروات الجغرافية لتحقيق أهدافها، ومصالحها في المنطقة.

ويرى رياض (16:2014) أن علم الجيوبوليتيكي أو ما يعرف بالجغرافيا السياسية إحدى أكثر المواضع تعقيداً على الإطلاق، حيث يقوم هذا العلم بربط التفاعلات البشرية، والتحديات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، والأحداث والمشكلات العسكرية، مع العوامل الجغرافية، كما

يلعب العلم الجيوبوليتيكي دوراً عظيماً في دراسة وتحليل المحيط والجانب السياسي من الناحية الجغرافية.

ومما سبق يعرف الباحث الجيوبولتيكا بكونها العلم الذي يدرس علاقة الأرض بالأحداث والتحديات السياسية، ومدى انعكاس الطبيعة الجغرافية للدولة على المصالح والأحداث السياسية.

موقع الدول وسلوكياتهم النزاعية

أ- موقع الدولة وسلوكياتها النزاعية (ليبيا)

يعد الموقع الجغرافي المميز الذي تتمتع به ليبيا من أهم المرتكزات والأسس التي تلعب دوراً جوهرياً في سياساتها الداخلية والخارجية، فهي تقع في وسط الشمال الأفريقي، وتمتد أراضيها من وسط ساحل أفريقيا الشمالي الواقعة على البحر المتوسط، حتى مرتفعات شمال القرن الأفريقي. وتعد ليبيا الجسر والطريق المهم الذي يربط بين أفريقيا وأوروبا. كما تحتوي ليبيا على موانئ صالحة للملاحة، واستقبال السفن على مدار السنة، وتربطها منافذ تجارية مع دول مجاورة كالنيجر، وتشاد. وتلعب ليبيا دوراً استراتيجياً في المنطقة، كونها حلقة وصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، ولهذا يظهر فيها بوضوح امتزاج الحضارات والتيارات الثقافية المختلفة (Marx, 2016:27).

ويعتقد (Mahmoud, 2016:1) أن بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله ليبيا في المنطقة فضلاً عن قربها من إيطاليا، فقد أضحت محلاً، وهدفاً سهلاً للأطماع الاستعمارية، ومحاولة نهب مواردها وخيراتها العظيمة، كما لعب موقعها الاستراتيجي بعد استقلالها وحدوث ثورة معمر القذافي والإطاحة بحكم الملك محمد إدريس السنوسي، دوراً لا يستهان به في فرض نفوذها وسيطرتها على الدول المجاورة. يمكن تلخيص النزاعات الليبية مع البلاد التي تجاورها كما يلي:

1. **العلاقات الليبية–المصرية:** نشبت بين ليبيا ومصر عام 1977 حرب ونزاع، الا انه لم يدم طويلاً. فبعد ما قامت مصر بعمل اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، قام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بترحيل عدد كبير من المصريين الذين يعملون على الأراضي الليبية، رفضاً لهذه الاتفاقية، وقام بحشد مظاهرات تندد بتوقيع الاتفاقية المصرية مع إسرائيل، وحاولت هذه المظاهرات اقتحام الحدود المصرية، فما كان من الجيش المصري إلا التصدي لها. وفي 24 تموز 1977 اتفق الطرفان على إنهاء النزاع، وعقد هدنة، بواسطة الراحل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (Ibrahim, 2009:3).

2. **العلاقات الليبية–السودانية:** كما كانت العلاقات الليبية والسودانية في صعود ونزول، فرغم العلاقات الطيبة التي تجمع البلدين، إلا أن ذلك لم يمنع حدوث بعض المناوشات التي أدت إلى توتر العلاقات فيما بينهم، ولكن لم تستمر هذه الصراعات والنزاعات طويلاً، فقد سعى معمر القذافي إلى تحسن العلاقات مع السودان، وتوطيدها، إلا أن الرئيس الراحل جعفر نميري دعم المعارضة الليبية (الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا) وأسس لها معسكرات تدريب ودعم إعلامي؛ فما كان من ليبيا على أن أغارت على إذاعة أم درمان ودمرتها (Siebens & Case, 2012:9).

3. **العلاقات الليبية–التونسية:** غدت العلاقة التي تربط بين ليبيا وتونس كئيبة وسيئة في فترة السبعينات، ويرجع السبب في ذلك إلى العقائد السياسية المختلفة والمتضاربة بين البلدين، ولكن في أعقاب تولي الرئيس زين العابدين بن علي مقاليد الحكم، بدأت العلاقات بالتحسن تدريجياً، وتم توحيد الرؤى، من أجل النهوض بالبلدين، وتحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في

القرن الأفريقي، وباتت ليبيا الحليف الأول الذي تعتمد عليه تونس في المجالات السياسية والعسكرية (المودي، 70:2011).

ومما سبق يرى الباحث أن الموقع الذي تحتله ليبيا، والقوة العسكرية التي تمتلكها كان لها أثر كبير في افتعال، وإثارة هذه النزاعات مع جيرانها، كما ساهمت الأحداث السياسية والجغرافية التي حدثت في تلك الفترة في إطلاق شرارة النزاع بين البلاد المتجاورة.

ب- موقع الدولة وسلوكياتها النزاعية (تشاد)

تعد دولة تشاد دولة متنوعة في تضاريسها، وغنية في ثرواتها، حيث تشمل الدولة التشادية أنواع مختلفة من البيئات والمناخات المتنوعة، ففي الوسط تقع المناطق الصحراوية الصخرية، والكثبان الصحراوية الترابية، وبحيرة تشاد في كانم في المنطقة الشمالية الوسطى للقارة الأفريقية، وسهول السافانا الخصبة المسطحة في منطقة مايو-كيبي الاستوائية، فضلاً عن منطقة لوغون الغنية بالنفط. ومن الجدير ذكره، أن تشاد تضم عدد كبير من الجماعات العرقية واللغوية، ويتحدث شعبها اللغة الفرنسية والعربية. وساهم موقعها الاستراتيجي في جعلها ملتقى للحضارات الإسلامية والأفريقية على حد سواء (Collins, 2007:9).

وتتميز تشاد بكونها إحدى الدول الساحلية الغنية بالنفط واليورانيوم وغيرها من الثروات المعدنية والتي واجهت العديد من أشكال العنف والاضطرابات، وتعرضت إلى سلسلة من الانقلابات والنزاعات الداخلية المختلفة، ولم تشهد انطلاقاً سلمياً للسلطة منذ حصولها على الاستقلال من فرنسا حتى الآن. ويعيش الشعب التشادي إلى يومنا هذا مقيد تحت رحمة قادته من دون امتلاكه حرية اختيار نظام الحكم في بلاده وأية حقوق أخرى، وقد يرجع السبب إلى الأطماع الغربية في استغلال ثرواتها،

واضطهاد شعوبها، والسيطرة على مواردها، فقد أضحى الصراع الأمريكي الفرنسي يتفاقم على المستعمرات الفرنسية السابقة، فقد سعت فرنسا جاهدة للاستحواذ على ثروات ومدخرات تشاد المستقبلية، في حين سعت الولايات المتحدة لإيجاد مورد ومصدر جديد وبديل لتأمين النفط لها من خلال فرض سيطرتها على تشاد، وتعظيم الحرب الأهلية فيها (Giroux, Lanz, & Sguaitamatti, 2009:3).

وقد عانت تشاد من دوامة مستمرة من النزاعات والصراعات والتي شكلت خطرا كبيرا على استقرارها الداخلي بشكل خاص والمنطقة الأفريقية بشكل عام على نطاق واسع، في ظل وجود العديد من الصراعات في دارفور والأزمات السياسية الداخلية في تشاد. وخلال هذه الفترة، توجه الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي إلى الحدود التشادية واحتلت قواته شريط أوزو على حدود تشاد الشمالية من أجل فرض سيطرته على تشاد ومنطقة الساحل، وقد رحب الرئيس التشادي فرانسوا تومبلباي بهذه الفكرة، وقام بالتنازل عن شريط أوزو، مما أثار حفيظة الشعب التشادي، والذي قام على إثره قادة من دولة تشاد الضباط بتنظيم انقلاب عسكري أطاح بالرئيس فرانسوا تومبلباي عام 1975 (Arteaga, 2008:1).

ومما سبق يرى الباحث أن الثروات الهائلة التي تحتويها دولة تشاد، والصراعات الداخلية الدائمة، والحروب الأهلية فيها، كانت من الأسباب الرئيسية في تصعيد النزاعات والخلافات مع الدول المجاورة، هذا وبالإضافة إلى استغلال الدول لموقع تشاد لزعزعة استقرار بعض الدول المجاورة لها.

الخصائص الجغرافية في توجيه الفاعليين الدوليين

أن ما يحتله الوطن العربي من موقع استراتيجي، وما يحتويه من ثروات ومصادر طبيعية، يعد عاملاً مهماً، ومفتاحاً رئيسياً في توجيه الفاعليين الدوليين إلى التدخل في الشؤون والسياسات الداخلية لبعض البلدان، كما تعد منطقة الشرق الأوسط وما تتميز به من عوامل اقتصادية وحضارية وجغرافية مثل المنافذ والممرات المائية، والثروات الهائلة في باطن الأرض من نفط وغاز طبيعي وغيرها، مركزاً مهماً لأنشاء وتوطيد علاقات متينة معها، والاستفادة من خيراتها، وثرواتها (الدلابيح، 2011:24).

ويرى توفيق (2011) أن الوطن العربي بما يحتويه من موقع استراتيجي، وثروات عظيمة، لعب دوراً كبيراً وفعالاً في دفع القوى العظمى إلى الهيمنة على مقدرات وثروات الشعوب، والتنافس على ضم هذه البلاد إلى نطاق نفوذها، بهدف السيطرة على ثرواتها، ومواردها الطبيعية الغنية.

ولعل من أهم الموارد الطبيعية التي تسعى القوى العظمى قاطبة إلى السيطرة عليها، النفط؛ فقد باتت أفريقيا ضحية للاستعمار لمدة طويلة، بهدف استغلال والحصول على خيراتها من النفط، والاحتفاظ باحتياطي نفط كبير لوقت الحاجة إليه، وقد سعت فرنسا وبريطانيا، وإيطاليا، وألمانيا وإسبانيا إلى تشكيل قواعد عسكرية في البلاد الإفريقية الواسعة، والتنافس للحصول على ملاذ آمن، لتوفير احتياجاتهم من النفط والغاز الطبيعي (غازي، 2013).

ويعتقد شتيوى (2014) أن ما تمتلكه أفريقيا من ثروات هائلة من اليورانيوم، والكنوز المعدنية الكثيرة، جعلها محط أنظار الجميع، ودفع الفاعليين الدوليين إلى السعي جاهدين للتربع على ثرواتها ومواردها، وخلق وتأسيس علاقات طيبة، وتعاونية معها بهدف الحصول على مرادها وتحقيق مصالحها فيها، حيث بلغ نسبة إنتاج أفريقيا من الألماس الصناعي 98%، ومن ألماس الزينة 93%،

ومن الذهب 80%، وقد ساهم ذلك في زيادة وتيرة التبادل التجاري الإفريقي مع أمريكا والذي ارتفع في السنوات الأخيرة ليبلغ 22%.

ومما سبق يرى الباحث أن الفاعليين الدوليين لا يزالون يلعبون دوراً لا يستهان به في المنطقة العربية، رغم انتهاء الاستعمار من قرون، حيث باتت الدول الغربية تسيطر على البلاد التي تعاني من نزاعات وخلافات داخلية، في محاولة لتهدئة الأوضاع فيها، ولكن يكمن السبب الرئيسي في أنها تسعى جاهدة إلى فرض نفوذها على هذه البلاد، واستغلال مواردها وثرواتها، والتحكم بها، وتطويعها لمصلحتها وأهدافها الشخصية.

المواجهات العسكرية بين الدولتين

بدأت المواجهات العسكرية بين القوات التشادية والليبية تأخذ منحىً جدياً في عام 1976 عندما قام الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي من إعلان ضم قطاع أوزو إلى الحدود الليبية، والذي نتج عنها قيام التشاديين وحلفائهم قبائل دارفور السودانية في البدء بعمليات الاستطلاع والقتال من خلال المشاة فقط، حيث كان الجيش الليبي يفوقهم عدة وعدداً، وحاولت القوات التشادية من المقاومة، والتصدي للعدوان الذي يجتاح أرضها، بكل الوسائل التي تمتلكها، إلا أن القوة الليبية لم تتوقف من اجتياح أرضيها، مما دفع تشاد إلى طلب المساعدة من الجهات الخارجية (محمد، 2011).

وقد قام الرئيس التشادي السابق فيليكس مالوم باستدعاء القوات الفرنسية لدخول الأراضي التشادية والدفاع عنها في عام 1977، ولكن الرئيس الفرنسي الأسبق فايلري جيسكار جيستن كان مترددا بشأن الالتزام بذلك قبل البدء بتنفيذ الانتخابات التشريعية في آذار لعام 1978، بالإضافة إلا أن فرنسا كانت خائفة أيضاً من أن يؤثر ذلك على علاقاتها الدبلوماسية والتجارية المربحة مع ليبيا.

وبسبب تدهور الأحداث بتشاد قام الرئيس التشادي الأسبق فيليكس مالوم في 1978 بعملية تاكود، والتي قام بموجبها باستدعاء 2500 جندي لتشاد لحماية العاصمة من الأخطار التي يلحقونها بها المتمردين (May & Massey, 2007:4).

وكان لتواجد مجموعتين من القوات المسلحة في وقت واحد – القوات المسلحة في الشمال التابعة لرئيس وزراء تشاد حسين حبري والقوات المسلحة التشادية التابعة للرئيس فيليكس مالوم – سبب في اندلاع معركة إنجامينا التي بدورها أدت إلى انهيار الدولة وصعود السلطة إلى الشمال. إلا أن في عام 1979 اندلع اشتباك عابر ما بين قوات حسين حبري وفيليكس مالوم اشتدت وتيرته، عندما دخل رجال كوكوني عويدي إلى إنجامينا وانحازوا إلى جانب الرئيس السابق حسين حبري. وعند انعقاد أول مؤتمر دولي للسلام في تاريخ 16 آذار من عام 1979، كان قد قُتل حوالي 60000 إلى 70000 شخص بينما أجبر ما يقارب 70000 على الفرار. أما فيما يتعلق بالجيش التشادي فقد اضُطر على مغادرة العاصمة التشادية وأعاد تأسيس قواعده في الجنوب تحت رعاية عبد القادر كامودجي. وفي خلال المعركة، كان موقف الحامية الفرنسية سلبي على الرغم من المساعدة التي قدمها حسين حبري لهم خاصة عند طلبهم بوقف القوات الجوية التشادية تفجيراتها (Sharqieh, 2013:10).

وتمثلت ردود فعل فيليكس مالوم من تدخلات العقيد الراحل معمر القذافي وعويدي بقطعه العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا وعرض على مجلس الأمن مسألة التدخل الليبي وكما انه تناول من جديد قضية احتلال ليبيا لشريط أوزو. وفي 19 شباط من عام 1983 وبعد سقوط فايا لارجو، أرغم فيليكس مالوم على قبول اتفاقية وقف إطلاق النار وسحب كافة احتجاجاته التي قدمها من قبل (Sule, 2013:22).

وتم استرجاع العلاقات الدبلوماسية بين فيليكس مالوم والعقيد معمر القذافي في المؤتمر الذي عقد في 24 شباط من عام 1978 في مدينة سبها الليبية، حيث ضم المؤتمر رئيس الوزراء النيجيري سيني كونتيشي ونائب رئيس السوداني أبو القاسم محمد إبراهيم. وتحت ضغط شديد من فرنسا والسودان أجبر فيليكس مالوم على توقيع اتفاقية بنغازي لوقف إطلاق النار من جديد والاعتراف بالفيرولينات في 27 آذار من عام 1978 وبموجب هذه الاتفاقية تم إنشاء لجنة عسكرية مشتركة بين ليبيا والنيجر، حيث قامت تشاد من خلال هذه اللجنة بإضفاء الشرعية على تدخل القوات الليبية في أراضيها. كما تضمنت الاتفاقية أيضا شرطا أساسيا من شأنه التأثير على التدخل الليبي في تشاد وهو العمل على إلغاء الوجود العسكري الفرنسي داخل الأراضي التشادية. وشكلت الاتفاقية بالتالي استراتيجية لتقوية نفوذ عويدي في البلاد وإضعاف سلطة فيليكس مالوم في تشاد الجنوبية والذين اعتبروا كافة تنازلاته دليلا قويا على ضعف قيادته (May & Massey, 2007:4).

وفي 15 نيسان 1978 وبعد أيام قليلة فقط من توقيع اتفاقية وقف اطلاق النار، غادر كوكوني عويدي وترك فيها حامية ليبية قوامها 800 رجل، وبالاعتماد على القوات والدروع والليبية احتل كوكوني عويدي موقع فادا العسكري ومن ثم انطلق متوجها إلى إنجامينا (May & Massey, 2007:4).

وعلى إثر ذلك وقعت المعركة في اتي وهي بلدة تقع على بعد 430 كيلومتر شمال شرق إنجامينا، وهوجمت البلدة التي تتكون حاميتها العسكرية من 1500 جندي من قبل الفرولينات المتمردين والمزودين بكافة أنواع الأسلحة والذخائر الحديثة، ولكن أعربت الحامية العسكرية فيما بعد عن ارتياحها بوصول فرق العمل التشادية المزودة بالمدرعات، والأكثر أهمية من ذلك، وصول الفيلق الأجنبي الفرنسي والفوج الثالث من قوات المشاة البحرية. وفي معركة استمرت يومين متتاليين، هزمت

الفروليناات مع وقوع العديد من الخسائر الفادحة، وتم تأكيد هزيمتها من خلال إحراز انتصار لاحق في اشتباك آخر حدث في جدع من شهر حزيران من عام 1978. واعترفت الفروليناات بالهزيمة وهربت من الشمال بعد أن فقدت 2000 من رجالها وخسرت جميع المعدات الحديثة التي كانت تمتلكها. ومن الأهمية بمكان في هذه المعركة الإشارة إلى التفوق الجوي الكامل للقوات الفرنسية والذي يمكن للفرنسين الاعتماد عليه بتنفيذ العديد من العمليات الجوية الحيوية والفعالة (Azevedo, 2005:164).

وفي كانون الثاني من عام 1981، أعلنت الدولتين عن رغبتهم في الاتحاد، قامت القوات الليبية بالانسحاب من تشاد عام 1981، وذلك نتيجة الضغط المتزايد من قبل الدول الإفريقية والفصائل السياسية في تشاد. إلا أنه وفي طريق عودتهم إلى ليبيا، أعلن الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي عن مقتل ما يزيد عن 3000 من عناصره على أيدي التشاديين وفقدان 300 منهم، وكانت التقديرات الليبية الأخرى لحجم الخسائر والمصابين أعلى من ذلك بكثير.

ويرى الباحث أن تشاد كان لها دور ضعيف في تسير أمور النزاع لمصلحتها، ولولا تدخل القوات الفرنسية لاستطاعت القوات الليبية من احتلال المنطقة الحدودية – قطاع أوزو – دون أية خسائر تذكر، كما أن الصراع الداخلي الذي تعانيه تشاد أضعف موقفها السياسي، ودفع ليبيا من قلب المعركة لمصلحتها.

الفصل الثالث

المواقف الإقليمية والدولية من النزاع الحدودي

الليبي التشادي

المبحث الأول

أسباب ونتائج تدخل الدول

خلال فترة النزاع الليبي–التشادي الذي حصل في السبعينيات، واستمر إلى تسعينيات القرن الماضي، كانت ردود الفعل الإقليمية والدولية على حد سواء متفاوتة، حيث قامت العديد من الدول العربية والغربية بالوقوف بجانب أطراف الصراع وإمدادهم بالمساعدات العسكرية والبشرية والتموينية، الأمر الذي كان له دور كبير وبارز في ترجيح كفة الميزان لصالح تشاد وتفوقها على ليبيا، وحصولها على حقها الشرعي في قطاع أوزو، فقد قامت مصر بالوقوف إلى جانب تشاد وأيدت بقوة قرار محكمة العدل الدولية الذي أقر بأحقية تشاد بالحدود المتنازع عليها، كما ووقفت العراق بجانب تشاد، وأمدتها بالأسلحة والمعدات العسكرية، وذلك رداً على وقوف ليبيا بجانب إيران في الحرب العراقية الإيرانية، في حين قامت كل من لبنان واليمن بالوقوف إلى جانب ليبيا، وتقديم المساعدات التي احتاجتها، وتأييد موقفها في حربها مع تشاد (موسى، 2013).

وبالرغم من بدأ الصراع في تشاد منذ عام 1965 إلا انه لم يتم التطرق إلى مسألة الصراع التشادي في مؤتمر ليبرفيل، غابون، إلا بحلول عام 1977، حيث تم تشكيل لجنة متخصصة لحل النزاع بين تشاد وليبيا وتتكون هذه اللجنة من (غابون، الجزائر، موزمبيق، نيجيريا، السنغال، والكاميرون) عقب التهم التي وجهها النظام التشادي بقيادة الرئيس فيليكس مالوم ضد ليبيا جراء دعهما للفروليناتـ. وبالرغم من وجود الحرب الأهلية في تشاد منذ 12 سنة فلا زالت الحكومة التشادية تصر على موقفها بتدخل منظمة الوحدة الأفريقية في الحرب التي تخوضها مع ليبيا وتؤكد أن ذلك مسموح به دستوريا في حالة زيادة حدة الصراعات والاضطرابات بين الدول. وأثمرت جهود اللجنة المتخصصة في حل النزاع بين ليبيا وتشاد عن توقيع أول اتفاقية لوقف إطلاق النار بين الطرفين

في 27 مارس عام 1978 في مؤتمر اجري في بلدة صبيحا في منطقة بنغازي الليبية، إلا انه لم يسري تطبيق هذه الاتفاقية من قبل أي من الطرفين (Giroux, Lanz & Sguaitamatti, 2009:4).

وقد بدأ الدور الفعلي القيادي لنيجيريا عند عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في مدينة كانو في 11 مارس 1979، بحضور أربعة ممثلين عن الدولة التشادية وهم: الرئيس فيليكس مالوم وحسين حبري وكوكوني عويدي كممثل عن الفروليناتـ، بالإضافة إلى أبو بكر محمد عبد الرحمن زعيم الحركة الشعبية لتحرير تشاد بدعم من نيجيريا، كما شارك في المؤتمر أيضا مندوبون من نيجيريا والسودان وليبيا والكاميرون والنيجر بالإضافة إلى العديد من الممثلين في منظمة الوحدة الأفريقية. ويعتبر هذا المؤتمر أولى المحاولات لجمع كافة الأطراف المعنية والمهتمة بالحرب التشادية سواء داخل تشاد أو خارجها بهدف الوصول إلى حل مناسب بشأن الصراع القائم بين ليبيا وتشاد (Majinge, 2012:27).

وقد شاركت دول تشاد الحدودية في مؤتمر السلام الدولي الذي عقد في كانو في نيجيريا إلى جانب كل من حسين حبري وفيليكس مالوم وكوكوني عويدي. وتم التوقيع على اتفاق كانو في 16 آذار من قبل جميع الحاضرين، والذي أفضى إلى استقالة فيليكس مالوم، وتولي مجلس الدولة المنصب برئاسة كوكوني عويدي. حيث كان ذلك صادر عن رغبة وإلحاح كل من نيجيريا وفرنسا على مشاركة كوكوني عويدي وحسين حبري السلطة. فبالنسبة لفرنسا، فقد كانت ترى في هذه الشراكة جزء من استراتيجيتها القائمة على قطع جميع العلاقات التي تربط بين كوكوني عويدي والعقيد الليبي معمر القذافي. وبعد عدة أسابيع، شكلت الفصائل نفسها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وبقيت على التزامها بهذه الشراكة بناءً على رغبتهم بخروج ليبيا من تشاد (Chigozie & Ituma, 2015:5).

وبعد مرور خمسة أيام من التفاوض بشأن الصراع، وقعت الأطراف المعنية معاهدة سلام في 16 آذار 1979 على أن يجري العمل بها في 23 مارس، وتتضمن بنود المعاهدة ما يلي (Chigozie & Ituma, 2015:5):

1. وقف إطلاق النار بشكل عام والعمل على إنشاء قوة لحفظ السلام بدعم من نيجيريا.
2. إنشاء لجنة رصد مستقلة بقيادة نيجيريا على أن تتألف هذه اللجنة من ممثلين الدولة التشادية وبعض الأطراف المشاركة في مؤتمر كانو.
3. تشكيل حكومة انتقالية للاتحاد الوطني لإعداد برامج تفضي إلى تشكيل حكومة منتخبة تتألف من جميع الأعضاء والأطراف الذين يختارهم زعيمها.
4. تجريد العاصمة التشادية (إنجامينا) من السلاح.
5. العفو العام عن السجناء السياسيين والرهائن والعفو عن سجناء الحرب وشمول العفو إلى أولئك الذين يعيشون في المنفى.
6. حل جميع المنظمات السياسية والعمل على الاندماج التدريجي في الفصائل العسكرية للجيش الوطني.

وكان للنزاعات الدائرة مع ليبيا، وقرار نيجيريا الذي يفضي بالمقاطعة الاقتصادية، والضغط الدولي دور كبير في عقد مؤتمر سلام دولي في لاغوس في نيجيريا في شهر أغسطس بمشاركة جميع الفصائل الموجودة في تشاد. وقد تم توقيع اتفاقية جديدة في 21 أغسطس 1979 تنص على تأسيس حكومة وحدة وطنية انتقالية جديد تضم جميع الفصائل. حيث حلت قوة السلام الإفريقية متعددة الجنسيات محل القوات الفرنسية عند مغادرتها تشاد. وفي حلول تشرين الثاني، كانت الحكومة

الجديدة قد تولت زمام الأمور تحت رعاية كل من الرئيس كوكوني عويدي، ونائب الرئيس عبد القادر كامودجي، ووزير الدفاع حسين حبري، وأخيراً وزير الخارجية أحمد أصيل. وعلى الرغم من وجود حسين حبري في الحكومة، إلا أن ذلك لم يقف عقبة أمام انضمام مجموعة من الموالية لليبيا تلبية لرغبة العقيد معمر القذافي (Adogamhe, 2008:13).

وخلال هذه الفترة، قامت القوات التشادية في آذار عام 1987 بالاستيلاء على القاعدة الجوية الليبية في وادي دوم، وعلى الرغم من استخدام القوات الليبية لحقول الألغام والدبابات والمركبات المدرعة وغيرها من المعدات للدفاع عن نفسها الا انها خسرت القاعدة، وكان بدعم فرنسي أمريكي مصري عراقي أفريقي (Barfi, 2014:3).

ويرى (Azevedo, 2005:107) أن هذه الأحداث العسكرية وضعت زمام الأمور في يد حسين حبري، حيث أصبح في موضع يسمح له بتهديد ليبيا وطردها من قطاع أوزو. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكن التشاديين من التأثير على صورة القوات الليبية كقوة إقليمية عسكرية.

ويرى الباحث أن الدور الكبير الذي لعبته نيجيريا وفرنسا وأمريكا والعراق ومصر في الصراع الليبي–التشادي كان له أثر في تحرر تشاد، وحصولها على مبتغاها وهو استعادة حقها المشروع في قطاع أوزو، ومما لا شك فيه أن تدخل الفرنسيين في الحرب مع تشاد، كان له أثر عميق وكبير في تغيير كفة الميزان لصالحها، والتحول من وضع المغلوب إلى وضع الغالب، والذي لعب دوراً جوهرياً في تحرير تشاد من سلطة وتحكم ليبيا فيها والدعم الاستخباراتي المصري والعراقي.

المبحث الثاني

الموقف الاقليمي تجاه النزاع الليبي–التشادي

منذ وصول القذافي إلى السلطة في عام 1969، أظهرت ليبيا اهتماماً راسخاً للحصول على جيش كبير ذو موارد وأسلحة حديثة وسلاح جوي متطور، الذي أدى إلى تكديس الأسلحة والتي بررتها القيادة الليبية كرد فعل للتفوق العسكري الإسرائيلي في الشرق الأوسط. ولكن وفي وقتٍ لاحق، أصبح من الواضح أن ليبيا لديها أيضاً مجموعة متنوعة من البعثات الإضافية لجيشها، والتي شملت دوراً قتالياً في أفريقيا، وتحديداً في نزاعها مع تشاد عام 1978، والدفاع ضد مصر التي كانت العلاقات بينها وبين الراحل معمر القذافي سيئة ومزمنة منذ عام 1973 وحتى المصالحة في عام 1989 (Terrill, 1994:51). هذا الأمر لم يثر التدخلات الأجنبية فحسب، بل وأسفر كذلك عن عددٍ من التدخلات العربية في شمال أفريقيا.

وخلال فترة الثمانينات، قامت بعض الدول العربية كالجزائر واليمن ولبنان بدعم المطالب الليبية بشأن قطاع أوزو، حيث كانت الجزائر من أكثر الدول دعماً ووضوحاً في هذا الموضوع فقد قدمت تدريباً ضد القوات المناهضة للرئيس التشادي حسين حبري. وعلى الرغم من أن معظم المجندين لبرامجها التدريبية كانوا من نيجيريا والكاميرون، إلا أنها قامت بتجنيدهم ونقلهم جواً إلى الجزائر عبر ليبيا. وفي نهاية عام 1987، سعت الجزائر وإنجامينا إلى تحسين علاقاتهما. وقد قام الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني عام 1987 بإرسال قوات لدعم جهود معمر القذافي ضد تشاد، ولكن الدول العربية الأخرى والجامعة العربية حدت من تطورها تعبيراً عن أملها بأن يتم تسوية النزاع الناشب حول قطاع أوزو سلمياً (Joffé & Paoletti, 2010:32).

الموقف السوداني–التشادي

عكست العلاقات السلبية بين ليبيا والسودان أثر كبير على موقف السودان من الأزمة الليبية– التشادية، لم تكن كل من ليبيا والسودان على علاقة حسنة مع بعضها البعض، وكان من أسباب هذا العداء استخدام القذافي خلال أواخر السبعينات وأوائل الثمانينيات القتلة المأجورين من أجل القضاء على أعدائه في السودان وكذلك في النيجر والسنغال وغامبيا. كما وساعدت القضية التشادية آنذاك على بلورة المواقف الأفريقية ومنها السودانية تجاه ليبيا. فقد كان الموقف السوداني عاملاً مؤيداً للتشاد خلال النزاع، والذي مثل نقطة هامة في العلاقات بين السودان وليبيا (Solomon & Swart, 2005).

وقد اتخذت السودان، والتي كانت عدوة تشاد في السابق، موقفاً مختلفاً تجاه تشاد خلال الأزمة الليبية، فعندما أبرز الرئيس إدرسي ديبي خطر التهديد الإسلامي في حالة سقوط معمر القذافي، أعرب عمر حسن البشير، رئيس الدولة السودانية، عن دعمه للمجلس الوطني الانتقالي، كما ولم يمنع العداء (أو عدم الثقة) السوداني تجاه التقارب مع تشاد خلال تلك الفترة، بل وأسفر لاحقاً عن تحول الأمن على طول الحدود المشتركة لجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وتشاد (Vircoulon, 2011).

وبسبب هذه الأزمة السياسية الداخلية في تشاد وظهور أزمة دارفور في السودان، تمكنت ليبيا من تعزيز مكانتها كصانعة قرار سياسي. وقد استخدمت صلاتها بالمعارضة المسلحة على جانبي الحدود التشادية والسودانية لتصبح الوسيط الرئيسي بين المتمردين، كما وساعدت على إعادة إقامة الاتصال بين إنجامينا والخرطوم، في عملية لربما قد حدت مما كان يمكن أن يكون حرباً مباشرة بين النظامين وذات عواقب إقليمية كارثية (International Crisis Group, 2010:1).

كان دور السودان في النزاع الليبي–التشادي محورياً حيث استجابت كل من السودان ودول الجوار لتشاد الممتدة إلى الشرق لصراعاتها مع ليبيا رغماً من الضغوطات الإقليمية والعرقية والثقافية التي تعاني منها. وكانت المنطقة الشمالية الإسلامية في السودان تفرض سيطرتها على المنطقة الجنوبية التي يقطنها غير المسلمين. وعلى الرغم من زعزعة العلاقات الليبية–السودانية خلال فترة السبعينيات، إلا أنها استعادت نشاطها في الثمانينيات مما أدى إلى تنامي مخاوف إنجامينا من تمرد منطقة الشمال (Naldi, 1995:67).

وقام سكان شرق تشاد وغرب السودان بإنشاء علاقات دينية اجتماعية قبل فترة طويلة من استقلال الدولة وبقيت هذه العلاقات قوية ومتينة على الرغم من النزاعات الصارمة بين الحكومتين. وعبر الرعاة من كلا الدولتين 950 كيلو متر عبر الحدود بكامل حريتهم دون أن يعترض طريقهم مكروه، بحثاً عن المراعي ومصادر المياه كما كان عليه الحال منذ قرون. وكما اعتاد المسلمون في شرق تشاد على السفر لأداء فريضة الحج مروراً بالحدود السودانية، كما وقام العديد من الشباب في شرق تشاد بالانضمام إلى المدارس الإسلامية في السودان للدراسة فيها. بالإضافة إلى ذلك، تم توظيف ما يقارب 500,000 عامل تشادي في مزارع القطن السودانية عام 1978 (Collelo, 1988:25).

وقد شهدت العلاقات بين الرئيس جعفر نميري وفيليكس مالوم عقب الانقلاب المحبة والألفة وبشكل سريع ومفاجئ، ويعود ذلك جزئياً إلى الخوف الذي كان يعتري كلا البلدين من زعزعة الاستقرار الليبي. وقد تولت السودان المفاوضات بين قادة الجيش التشادي المتمردين في أواخر السبعينيات وإلحاحهم على الرئيس فيليكس مالوم ليقوم بضمهم إلى حكومته. عزز الرئيس السوداني جعفر نميري ذكاء وموهبة حسين حبري وأقنع فيليكس مالوم بتعيينه في منصب سياسي عام 1978 إلا أن هذه

العلاقات توترت بشكل جزئي بسبب العلاقات الوطيدة بين نميري والزعيم الليبي الراحل معمر القذافي (Collelo & Nelson, 1990:162).

ومع تصاعد حدة العنف في تشاد في الفترة الممتدة ما بين عامي 1979–1982، اندلعت الثورات المتمردة الداخلية في السودان وتدهورت العلاقات بعد إطاحة الرئيس جعفر نميري عام 1983. وفي عام 1988 هاجم حسين حبري السودان لإفساحها المجال للقوات الليبية أن تتمركز على طول الحدود التشادية لمواصلة شن الهجمات على الأراضي التشادية من السودان (Mareng, 2009:534).

يرى الباحث أن ليبيا والسودان لم تكونا على علاقة حسنة وطيبة مع بعضهما البعض، وكان من أسباب ذلك محاولة الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي خلال السبعينات القضاء على أعدائه في السودان. في البداية، لم تكن السودان ودودة مع تشاد، ولكن ذلك تغير خلال الأزمة الليبية، بل وأسفر فيما بعد عن تزعزع الأمن على طول الحدود المشتركة ما بين جمهورية أفريقيا الوسطى ودولتي السودان وتشاد. وقد كان دور السودان في النزاع الليبي–التشادي كبيراً، حيث استجابت لتشاد رغم الضغوطات الإقليمية والعرقية والثقافية التي تعاني منها، كما وتولت السودان المفاوضات بين قادة الجيش التشادي المتمردين في أواخر السبعينيات وإلحاحهم على الرئيس فيليكس مالوم ليقوم بضمهم إلى حكومته.

الموقف المصري–التشادي

كانت العلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة الليبية سيئة منذ عام 1973، حيث أرسل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي قتلة مأجورين حاولوا قتل السفير الأمريكي السابق في مصر

هيرمان إيلتس والتي باءت بالفشل (Cooley, 1981:8). هذا، وبالإضافة إلى عدة عوامل أخرى، والتي أسفرت بشكلٍ غير مباشر عن الدعم المصري التشادي خلال نزاعها مع ليبيا.

وفي حين أكدت صراعات ليبيا مع مصر وأوغندا ضعفها العسكري، إلا أن استمرار المشاكل العسكرية في تشاد لربما كان أكثر أهمية، حيث تمثل تشاد منطقة ذات أهمية أساسية وجوهرية لليبيين الذين اعتبروها نقطة انطلاق لأعمال التدخل والتوسع في أفريقيا مستقبلاً، فضلاً عن كونها نقطة انطلاق رئيسية للأعداء لتهديد الدولة الليبية. وفي هذا الصدد، حافظت العديد من الدول، بما فيها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، على علاقات دافئة مع القوات المناهضة لليبيا في تشاد. كما قامت فرنسا بتمركز قوات في تشاد وقدمت دعماً لوجستياً للقوات المناهضة لليبيا في تشاد. وعلى الصعيد الإقليمي، كانت مصر والسودان وخاصة إسرائيل قد اهتمت وخلال أوقات مختلفة بتوطيد علاقاتها مع الجماعات المناهضة لليبيا في تشاد لمضايقة نظام القذافي وزعزعة استقراره (Terrill, 1994:54).

خلال هذا الصراع الذي دام ولمدة تقارب التسع سنوات، ساهمت مصر في النزاع الليبي–التشادي بعدة أشكال، منها السلمي ومنها العسكري. فعلى سبيل المثال، عرضت الحكومة المصرية أن تكون وسيطاً للمفاوضات ما بين الطرفين الليبي والتشادي في آذار عام 1980، واعتباراً من كانون الثاني عام 1981، دعمت مصر قوات الجبهة الوطنية عسكرياً، كما وأعربت عن تأييدها لحكومة الرئيس حسين حبري في 25 حزيران عام 1983. بالإضافة إلى ذلك، أعرب وزير الخارجية المصري ومعه وزراء خارجية السودان والكونغو الديموقراطية وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى عن تأييدهم لحكومة الرئيس حبري في 6 تشرين الثاني عام 1983، كما وأعرب الرئيس المصري الأسبق

حسني مبارك عن دعمه للحكومة في 17 تموز عام 1984 (University of Central Arkansas, 2005).

يرى الباحث أن العلاقات السيئة بين الحكومتين المصرية والليبية في بداية السبعينيات لعبت دوراً بارزاً وغير مباشر في دعم مصر لتشاد خلال نزاعها مع ليبيا، حيث كانت مصر مهتمة بتوطيد علاقاتها مع الجماعات المناهضة لليبيا في تشاد بهدف إسقاط وزعزعة حكومة القذافي. وخلال هذ الصراع الذي دام ولمدة تقارب التسع سنوات، ساهمت مصر في النزاع الليبي–التشادي بعدة أشكال، منها السلمي ومنها العسكري.

الموقف النيجيري–التشادي

في ظل العلاقات الخارجية المعقدة والمتغيرة التي تضم كل من تشاد وفرنسا وليبيا، كانت تشكل كل من الدولتان الكبيرتان نيجيريا والسودان عناصر مهمة وفاعلة في النزاع الليبي–التشادي، حيث كانت نيجيريا تعتبر فرنسا المنافس الأكبر لها في محاولتها لرسم مسار التنمية السياسية في غرب أفريقيا. وكان للانقلاب الذي أطاح بالرئيس فرنسوا تومبالباي عام 1975 أثراً فاعلاً في توطيد علاقتها مع تشاد. بعد ذلك، أصبح الحد من التوسع الليبي والتصدي للوقوع في اشتباكات مع القوات الليبية أهم الأهداف على القائمة النيجيرية. وقد تولت نيجيريا أمر المفاوضات بين الفصائل التشادية التنافسية عام 1979 وشجعت على تعيين الموظف الحكومي المعروف، محمد شوا لول، كرئيس للحكومة الائتلافية. وقد عمل تعيينه على تصاعد المعارضة خلال فترة رئاسته عام 1979 (Fearon, Laitin & Kisara, 2006:12).

وشكلت الدولتان علاقات متينة خلال فترة الثمانينيات، آملين بذلك أن تعود عليهم هذه العلاقة بالفائدة اقتصادياً ودبلوماسياً وذلك من خلال توسيع نطاق العلاقات التجارية الإقليمية، حيث حلت نيجيريا محل فرنسا كمصدر رئيسي لعائدات التصدير التشادية. وقد شملت الاتفاقات التجارية الثنائية على صادرات تشاد من المواشي والأسماك المجففة والمواد الكيميائية وواردات نيجيريا من المواد الغذائية والسلع المصنعة. وقد أدركت كل من البلدين القيمة المحتملة العائدة من قطاع التجارة غير الرسمي عبر حدودهما والتي لم تقم أي منهما بالتنظيم المسبق له، ذلك وبالإضافة إلى قيام الحكومة النيجيرية بتوظيف آلاف الموظفين التشاديين في قطاع الصناعة والتجارة لديها (Khabure, 2013:21).

وفي خلال فترة السبعينيات، وقعت الاشتباكات حول بحيرة تشاد، حيث كانت كل من الدولتين تشاد ونيجيريا تحاولان استغلال احتياطات النفط الموجودة في منطقة البحيرة. كما وسعت كل منهما أيضاً إلى نزع فتيل هذه الاشتباكات من خلال إنشاء دوريات مشتركة ولجنة لتعيين حدود البحيرة بصورة أوضح. وفي بداية الثمانينيات، أدى انخفاض مستوى المياه في بحيرة تشاد إلى ظهور سلسلة من الجزر الصغيرة والذي أدى إلى تفاقم الأزمة ما بين الدولتين وتعطيل خط التجارة غير الرسمي بينها. وقد وصلت أزمة هذه العلاقة وتعقدها إلى ذروتها بسبب عدم استقرار الأوضاع النيجيرية في الشمال والناتجة عن تزايد المذاهب الإسلامية فيها، حيث أدت الاشتباكات العنيفة التي حدثت في نيجيريا خلال الثمانينيات إلى وقوع آلاف الإصابات، وكانت أغلبها اعتداءات دينية عنيفة داخل حدود الدولة النيجيرية، إلا أن سياسة نيجيريا قامت باعتقال عدد من الليبيين وتصاعدت مخاوفها من التسلل الليبي عبر الدولة التشادية (Lawan, Mustapha & Malah, 2016:7).

يرى الباحث أن نيجيريا كانت تشكل عنصراً مهماً وفاعلاً في النزاع الليبي–التشادي، حيث كان الحد من التوسع الليبي والتصدي للوقوع في اشتباكات مع القوات الليبية واحداً من أهم الأهداف النيجيرية، الذي أدى إلى تولي نيجيريا أمر المفاوضات بين الفصائل التشادية المتنافسة عام 1979. كما ويرى الباحث أن نيجيريا حلت محل فرنسا كمصدر رئيسي لعائدات التصدير التشادية والذي لم تقم أي من الدولتين بالتنظيم المسبق له. وبالرغم من ذلك، كانت الدولتان تعانيان من بعض الاشتباكات في على بحيرة تشاد الغنية بالنفط، مما أدى إلى تعطيل خط التجارة غير الرسمي بينها.

الموقف الأفريقي–التشادي

بسبب طبيعة الأراضي التشادية غير الساحلية وخدمات النقل الجوي المحدودة، كانت الكاميرون إحدى أهم دول الجوار لتشاد وحليف مهم في معظم فترة السبعينيات والثمانينيات، حيث كان يتم شحن الصادرات والواردات بين إنجامينا وياوندي عاصمة الكاميرون بواسطة السكك الحديدية والطرق والتي كانت عبارة عن شحنات من المساعدات العسكرية والغذائية. فقد أصبحت الكاميرون شريك تجاري مهم خلال فترة الثمانينيات، عقب المحاولات الفاشلة في السبعينيات لإبرام اتفاقيات تجارية متعددة مع الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي عام 1987 كانت الكاميرون تشكل ثالث أكبر مصدر للواردات في تشاد بعد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت بشراء القطن التشادي والمنتجات الزراعية (Prendergast, 2007:7).

وكانت مدينة كوسري الكاميرونية مركزاً هاماً للإمدادات وملجأً للتشاديين خلال العنف الأخطر من نوعه في أواخر السبعينيات. حيث تزايد عدد سكان المدينة إثر ذلك إلى نحو 100,000 بعد أن كان 10,000 في العامين 1979 و1980. وقد حثت الحكومة الكاميرونية فرنسا لتعمل على تكثيف

المساعدات لوقف التقدم الليبي وذلك لأن المسؤولين كانوا يخشون المواجهة المباشرة مع القوات الليبية وتدفق الأسلحة واللاجئين من تشاد (Collelo & Nelson, 1990:163).

وقد كان الرئيس الكونغولي الأسبق موبوتو سيسي سيكو أحد حلفاء الرئيس حسين حبري الأكثر اتساقاً في جمهورية أفريقيا الوسطى. فحتى قبل استيلاء حسين حبري على السلطة عام 1982، دفعت رغبة موبوتو في قيادة أفريقيا الموالية للغرب والمعارضة للقذافي وجهوده ودخوله في منافسة مع نيجيريا كقوة دون إقليمية إلى توفير التدريب العسكري والقوات العسكرية للقوة الأفريقية في تشاد (Landau–Wells, 2008:10).

ولم تكن علاقة تشاد مع الجمهورية الإفريقية الوسطى ودية، إلا أن الدولتين كانتا تحتفظان بروابط جيدة. وتسيطر الجمهورية على منفذ آخر مهم، حيث أبرمت الدولتان عدداً من الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة والنقل والاتصالات، كما ودخل الزعيم التشادي فرنسوا تومبالباي في اشتباكات مع الرئيس السابق لجمهورية أفريقيا الوسطى جان بيديل–بوكاسا حول إنشاء اتحاد جمركي لوسط أفريقيا في أواخر الستينيات، مما دفع تومبالباي إلى إغلاق حدودهم المشتركة. وبعد ذلك، ظلت جمهورية أفريقيا الوسطى بمعزل عن مشاكل تشاد الاقتصادية والأمنية. وقد توجه بعض اللاجئين التشاديين نحو الجمهورية خلال فترة الثمانينيات، إلا أن الخوف الذي كان يعتري بانغي من الاضطراب الدائر في تشاد حد من انتشارهم عبر حدودها الجنوبية (Collelo & Nelson, 1990:163).

تشاركت كل من تشاد والنيجر بعدد من الميزات بعد الاستقلال السياسي، إلا أن تلك الدولتان الفقيرتان وغير الساحليتان كانتا غير قادرتين على مساعدة بعضهما البعض على التقدم. فقد كان الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي يعتبر الشعوب القاطنة في القطاعات الشمالية من تلك الدول وخصوصاً جماعات الطوارق في النيجر والتبو في تشاد على أنهم جزء من جماعته العرقية، واحتجت

الدولتان على التمرد الليبي في تلك المناطق الغنية بالمعادن. وفي الوقت نفسه، قامت شرائح مهمة من كلا المجتمعين بدعم أهداف القذافي القائمة على تأسيس إمبراطورية إسلامية في وسط أفريقيا. وكما تشاركت الدولتان في تراث يجمع ما بين التأثيرات الإسلامية والمسيحية والظلم الاقتصادي الإقليمي، إلا أن كلاهما خضعتا لسيطرة نيجيريا وثروتها وعدد سكانها الكبير. وفي السبعينيات، أصبحت تشاد أحد أكبر المشاكل الإفريقية المستعصية، حيث أدى ذلك إلى إرباك القادة الذين لطالما سعوا إلى تحقيق السلام والازدهار في أفريقيا بأسرها (Landau-Wells, 2008:7).

ويرى الباحث أن دول القارة الأفريقية لعبت دوراً في الصراع الليبي-التشادي. فقد كانت الكاميرون حليفاً مهماً لها من حيث المساعدات العسكرية والغذائية، وقد كانت تشكل ثالث أكبر مصدر للواردات في تشاد بعد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، كما وقامت مدينة كوسري الكاميرونية باستضافة التشاديين خلال تلك الفترة. أما الكونغو الديموقراطية، فقد كانت أحد حلفاء الرئيس حسين حبري والمعارضة للقذافي وجهوده. وأما فيما يتعلق بأفريقيا الوسطى، لم تكن على علاقة ودية مع تشاد، مما أدى إلى عدم تدخل جمهورية أفريقيا الوسطى في مشاكل تشاد الاقتصادية والأمنية. وفيما يتعلق بدولة النيجر، يرى الباحث كذلك أن النيجر لم تكن قادرة على مساعدة تشاد خلال صراعها مع ليبيا، وقد كان الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي يعتبر الشعوب القاطنة في القطاعات الشمالية من تلك الدول وخصوصاً جماعات الطوارق في النيجر والتبو في تشاد على أنهم جزء من جماعته العرقية، واحتجت الدولتان على التمرد الليبي في تلك المناطق الغنية بالمعادن. إلا أنه وفي الوقت ذاته، قامت شرائح اجتماعية مهمة من كلا المجتمعين بدعم أهداف القذافي القائمة على تأسيس إمبراطورية إسلامية في وسط أفريقيا.

المبحث الثالث

الموقف الدولي اتجاه النزاع الليبي التشادي

لعبت الدول الأجنبية دوراً لا يستهان به في النزاع الليبي–التشادي، حيث سعت العديد من الدول الأجنبية إلى تقديم المساعدات العسكرية والبشرية، فضلاً عن المعدات والأسلحة إلى الأطراف المتنازعة، ففي أواخر السبعينيات ازدادت الحالة في تشاد اضطراباً، حيث سعت العديد من القوات الخارجية إلى السيطرة على البلاد واستعدت الدول المتنازعة للمواجهة العسكرية باستخدام الأسلحة والمعدات الحربية، وقد سعت ليبيا لتضمين أجزاء واسعة من تشاد وضمها إلى أراضيها، بسبب رغبة الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي في توسيع نفوذه في المنطقة وفي أفريقيا بشكلٍ عام، حيث تمكن الجيش الليبي بمساعدة قوات المتمردين أودي من احتلال الأجزاء الشمالية في تشاد وقد تمكنوا عبر دارفور من شن هجمات عديدة في تشاد الشرقية (MINURCAT & EUFOR, 2016).

ومن جهة أخرى، تمكن الرئيس حسين حبري من السيطرة على جنوب تشاد والذي تضمن إنجامينا (عاصمة تشاد) حيث تم إعطاءه الدعم الكامل من قبل رئيس السودان جعفر نميري وتلقى العون وإمدادات الجيش من القوات الفرنسية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والتي كانت تسعى جمعيها إلى مواجهة عمليات التوسع التي كانت تقوم بها القوات الليبية في تشاد (MINURCAT & EUFOR, 2016).

الموقف الأمريكي–التشادي

تعد الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أقوى الدول الأجنبية التي قدمت الدعم والتأييد لتشاد خلال فترة نزاعها مع ليبيا على الأراضي الحدودية – قطاع أوزو – وبذلت قصارى جهدها حتى يمتثل الرئيس حسين حبري إلى المحكمة ويتم محاكمته، إلا أن تطلعاتها وأهدافها وموقفها لم يكن دائماً ضد الرئيس السابق حسين حبري، ففي الثمانينيات، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً محورياً ورئيسياً في تسلم حسين حبري للسلطة باعتباره أحد المؤيدين ضد توسع وتقدم القوات الليبية في تشاد، كما وقدمت الدعم العسكري الكبير لحركة التمرد المؤيدة للحكومة (Tubiana & Walmsley, 2008:21).

ازدادت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع تشاد بشكل مطرد في فترة الثمانينيات مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان معارضتها لحكومة القذافي بالإضافة إلى عدم استقرار الأوضاع في تشاد والذي أدى إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي. وخلال فترة الستينيات والسبعينيات، حافظت تشاد والولايات المتحدة الأمريكية على علاقتهما الاقتصادية على وتيرة محدودة، والتي تتضمن منح الاستثمار والمشاريع المساندة والداعمة مثل مشاركة فيلق السلام. وقد أدت سنوات الجفاف خلال الحرب التي طرأت على المنطقة إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات الغذائية والمنتوجات الزراعية والمعونات الغذائية إلى المناطق النائية في تشاد بما في ذلك إمدادات الحبوب وتقديم الخدمات المتعلقة بالمساعدات التقنية (Collelo, 1988:35).

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر تشاد جزءاً من مجال النفوذ الفرنسي إلا أنها قدمت دعماً عسكرياً محدوداً للحكومة التشادية خلال عام 1977. وقد تزامن طلب الرئيس فيليكس مالوم بزيادة الإمدادات العسكرية للتصدي للفريوليينات مع زيادة نشاط الاتحاد السوفيتي في

أفريقيا وبشكل خاص في أثيوبيا وتزايد شحنات الأسلحة السوفيتية إلى ليبيا. وتم إعادة بناء العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية مع دولة تشاد، مما ساهم في تعظيم دور تشاد في نزاعها ضد ليبيا، وساعدها على مواجهة القوات العسكرية الليبية، وإخراجها من أراضيها (Fearon, Laitin & Kisara, 2006:13).

وقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان من تقديم الدعم للرئيس حسين حبري من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA). كان السبب من وراء ذلك أنها لمست الموقف العدائي اتجاه نظام القذافي وقراراته في توسيع نفوذه في الدولة التشادية ولاحقاً في أفريقيا. وفي الوقت الذي تم فيه تنصيب الرئيس الأمريكي السابق ريغان عام 1981، توجهت القوات العسكرية الليبية والمكونة من 4,000 ليبي لاحتلال شمال تشاد، وبسبب المساعدات المالية التي بلغت مليون دولار من الدولة الأمريكية، تمكن حسين حبري من الوصول إلى السلطة في عام 1982 من خلال انقلاب عسكري، وبمجرد استلام حبري للسلطة، أصدر قرارات وحشية ديكتاتورية تمنع الشعب من التفوه بأي اعتراض، وبمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية والقوات الفرنسية، تمكن حبري من إقصاء القوات الليبية خارج حدود الدولة التشادية خلال السنوات الست الأولى من فترة حكمه (Brody, 2016:30).

وفي مطلع الثمانينيات، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر حماساً والتزاماً بتقديم الدعم العسكري لحكومة حسين حبري من فرنسا والتي كانت تهدف بذلك إلى الحفاظ على علاقتها مع ليبيا. وبالرغم من تزايد أعداد المعونات المالية والعسكرية المقدمة إلى حكومة حسين حبري، قامت الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات بالتشديد على ضرورة تهدئة الأوضاع ما بين جماعة المتمردين والتوفيق ما بين الفصائل المتنازعة في تشاد. وكان من بين المشاريع التي قدمتها الولايات المتحدة

الأمريكية لدعم الدولة التشادية اتفاقيات لتقديم المعونة العسكرية والاقتصادية وبرامج تدريبية لتعزيز حكومة حسين حبري وزيادة ثقة الشعب في حكومته وتبادل المعلومات الاستخبارية والتي ستساعدها في مواجهتها ضد القوات الليبية (Khabure, 2013:36).

وخلال محاكمة حسين حبري، تم تسليط الضوء على الفظائع التي قام بارتكابها في تشاد خلال فترة حكمه، حيث ذكرت منظمة حقوق الإنسان بأنه يتم فحص السجل التاريخي للحاكم بالرجوع إلى الجهات الدولية الداعمة التي قدمت الدعم والمعونة لحبري وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وتقود هذه الفحوصات إلى أسئلة مفادها كيف قامت هذه الدول في الماضي والحاضر بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم لحكومة حبري وما هو السبب في ذلك، على الرغم من انتهاكها للمعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وماذا ينبغي على هذه الدول أن تتحمل من مسؤوليات جراء مساهمتها في انتهاك حقوق الشعب كافة (Silva, Klingner & Weikart, 2009:9).

في حين أنه لا يوجد دليل قاطع على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الجرائم الدولية في تشاد، فقد وجدت لجنة الحقيقة في عام 1992 أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت بتمويل قوات حبري بمجرد تأسيسها في عام 1983، كم أنها قامت بزيارات منتظمة لمكتب خدمات الهجرة بغرض الحصول على المعلومات وتقديم المشورة. وتتضمن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الأزمات المتلاحقة في المنطقة ثلاث نقاط، ألا وهي (Prendergast, 2007:2):

1. **صنع السلام:** تبدأ أي محاولة لإيجاد الحلول لأي مشكلة بمجموعةٍ من الإجراءات الدبلوماسية، فعندما قام مجموعة من الدبلوماسيين الأمريكيين ومسؤولين عسكريين بالإضافة إلى اللجان الإنسانية بإجراء زيارة إلى دولة تشاد، أقروا بأنه يجب زيادة مستوى مشاركة الولايات المتحدة

الأمريكية في إنهاء الصراعات في المنطقة من أجل تحقيق إنجازات جلية وواضحة للعيان وإحراز التقدم في حل مشكلة الأزمات الدولية والعنف الذي ظهر في الآونة الأخيرة. كما أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بإنشاء خلايا تعمل على حل قضايا العنف والنزاعات والصراعات بوجود كبار الدبلوماسيين ليعملوا بموجب الاتفاقيات التي أنشأت بهدف القيام بعمليات سياسية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لمعالجة قضية عدم شمولية القرارات السياسية لحل الاضطرابات الداخلية. والأهم من ذلك كله هو التوصل إلى اتفاقية بين النظام الليبي وجماعة المتمردين، الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود على نطاق أوسع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي (Prendergast, 2007:2).

2. **الحماية:** يجب أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع القوات الأفريقية بزيادة أعداد القوات المسلحة حتى تبلغ 20,300 قوة بشرية لوقف الصراع والعنف في دارفور على أن يتم ذلك بموافقة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بالإضافة إلى البلدان المتبرعة العالمية. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً تكثيف الخطط وزيادة التحضيرات للعمل على إنهاء الأحداث العسكرية في المنطقة، وينبغي على الأمم المتحدة أن تنشر قوات حفظ السلام بموجب الميثاق السابع للأمم المتحدة لحماية المدنيين وتكثيف عمليات الإغاثة في شرق تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. هذا وبالإضافة إلى رصد وردع الهجمات الموجهة عبر الحدود وتوقيف تدفق الأسلحة. ويجب أن ترتبط قوات حفظ السلام هذه مع قوات حفظ السلام في دارفور على النحو الذي سمح به مجلس الأمن في القرار 1706 (Prendergast, 2007:2).

3. **العقاب:** كما وتم ترجيح وجود الأزمات الدولية بالقول بأن الحكومة الليبية ستستمر في رفض توقيع معاهدات سلام دائمة إلى أن يوافق المجتمع الدولي على تغيير سياسة تحليل التكلفة والفوائد التي تعود على النظام. وينبغي على المجتمع الدولي بقيادة قوية من الولايات المتحدة الأمريكية أن يعمل على تغيير السياسات في القرن الأفريقي من خلال وضع إجراءات لفرض التدابير العقابية مثل العقوبات المستهدفة وإجراء الضغوطات السياسية ضد كبار مسؤولي الحزب الوطني والشركات التابعة لها، كما ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية تبادل المعلومات الاستخباراتية السرية مع المحكمة الجنائية الدولية للمساعدة في تعجيل إعداد لوائح الاتهام ضد كبار المسؤولين في الأنظمة الأفريقية المتصارعة والمتورطين في ارتكاب جرائم فظيعة (Prendergast, 2007:2).

يرى الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر الدول الداعمة لتشاد خلال فترة نزاعها مع ليبيا، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم منح الاستثمار والمشاريع المساندة والداعمة لدولة تشاد، بالإضافة إلى المساعدات الغذائية والمنتجات الزراعية والمعونات الغذائية إلى المناطق النائية فيها والتي شملت إمدادات الحبوب وتقديم الخدمات المتعلقة بالمساعدات التقنية. كان السبب من وراء ذلك أنها رأت بأن تشاد كانت من المعادين لنظام القذافي وقراراته في توسيع نفوذه في الدولة التشادية ولاحقاً في أفريقيا.

التعاون الفرنسي–التشادي

تعد فرنسا من أهم الفاعلين الدوليين في فترة الصراعات التي نشبت في تشاد بعد استقلالها في عام 1960، حيث قامت فرنسا في نهاية عام 1980 بإعادة تقوية علاقتها الاقتصادية وتوفير المزيد من وسائل التنمية والتطوير المتنوعة التي من شأنها أن تخدم تشاد، هذا وبالإضافة إلى تقديم العديد

من المنح والقروض حتى تتمكن تشاد من استعادة أوضاعها إلى ما كانت عليه، إلا أنها لم تعد قادرة فيما بعد على توفير الدعم لتشاد في مجال الزراعة، وبالرغم من ذلك، واصلت توفير الدعم العسكري لها (Hansen, 2008).

وانخفض اعتماد تشاد على فرنسا بشكل تدريجي خلال فترة تولي الرئيس حسين حبري منصبه كرئيس للدولة وكان ذلك بسبب عودة المستثمرين الأجانب للبلاد والمتبرعين الخارجيين نظراً لانتهاء فترة الصراع التي كانت تجتاح البلاد من جهة، وبسبب تزايد هطول الأمطار من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى تزايد نسبة الإنتاج المحلي من الأغذية بعد عام 1985. وقد تغير موقف فرنسا الرسمي من تشاد ابتداء من عام 1970 في ظل حكومة فاليري جيسكار ديستان إلى نهاية فترة عهد فرانسوا ميتران عام 1980، وقامت باستبدال الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التي كانت تصب كافة تركيزها على ضرورة إبقاء النفوذ الفرنسي في أفريقيا والاستغلال الأمثل لموارد تشاد الطبيعية وتعزيز مكانة أفريقيا الوسطى والحد من انتشار النفوذ السوفيتي بمواقف مناهضة للاستعمار (Giroux, Lanz & Sguaitamatti, 2009:5).

وقد بدأت انتخابات الاشتراكية في فرنسا عام 1981 بالتزامن مع ازدياد حدة الفوضى في تشاد آنذاك، الأمر الذي دفع بالحزب الاشتراكي الفرنسي إلى تأكيد موقفه الإيديولوجي ضد التدخل الزائد في الأمور المتعلقة بالقارة الأفريقية، كما وكانت تحاول تجنب المواجهة مع ليبيا والتي كانت تعتبر من الدول المهمة في المنطقة آنذاك، مما أدى بالرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا ميتران إلى وقف التدخل العسكري الفرنسي للدفاع عن المنطقة التي تقع وتحيط بإنجامينا خلال عامي 1983 و1984. بعد ذلك، أعلنت فرنسا عن التزامها بتعزيز حكومة حسين حبري، وبالتالي، عادت فرنسا من جديد إلى تكثيف نشاطها ودعمها العسكري في تشاد (Hansen, 2008).

على مدى السنوات الثلاثين الماضية، كان لفرنسا وليبيا القدرة على إبداء الآراء فيما يتعلق بالسياسة التشادية، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية والسودان أيضاً مشتركتين وبشكل عميق في كثير من الأحيان، إلا أن هذه المشاركة كانت مقبولة من قبل الآخرين (أو أنهم كانوا مرغمين على قبولها) للسماح لفرنسا وليبيا باتخاذ القرارات. إلى حد ما، كانت السودان (ودارفور على وجه الخصوص) المكان الذي حدثت فيه تحولات كبيرة، ولكن النظام السوداني في حد ذاته لم يكن قوياً بما فيه الكفاية ليكون ذا تأثير استراتيجي على نتيجة النزاع. عندما قرر حسين حبري الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية بطريقة أحادية الجانب بعد عام 1988، حيث كان عليه أن يتعامل مع الاستياء الفرنسي المتزايد (والذي لا يتعلق فقط بهذا الجانب المحدد)، كان عليه في نهاية المطاف الهروب من بلده في ديسمبر عام 1990. بالتأكيد، تعتبر باريس (وطرابلس) طموح الخرطوم لإزالة النظام غير الودي في إنجامينا ابتكاراً غير مقبول وغير مرغوب (Marchal, 2009).

وقد بدأ التدخل الفرنسي في هذا النزاع لدعم الحكومة التشادية اعتباراً من 20 شباط عام 1978، حيث تم دعم تشاد بما يقارب 2,600 جندي فرنسي، إلا أن الحكومة الفرنسية قامت بسحب قواتها من البلاد في 20 آذار عام 1979. وفي 30 تموز عام 1979، تدخلت الحكومة والقوات الفرنسية مرةً أخرى عندما شن الليبيون هجوماً عسكرياً على متمردي فرولينات في شمال تشاد، مما اضطر القوات الليبية إلى التراجع. بعد ذلك، قامت القوات الفرنسية مرة أخرى بالانسحاب من تشاد في 17 أيار عام 1980. وفي عام 1982، قامت الحكومتان الأمريكية والفرنسية بتقديم الدعم المالي واللوجستي لقوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلا أن الرئيس حبري استنجد بالمساعدة العسكرية الفرنسية في 5 تموز عام 1983، والذي لم يلق رداً إلا في 6 آب عام 1983، حيث أعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أن فرنسا ستتدخل عسكرياً لدعم الحكومة التشادية، وتم إرسال ما

يقارب 3,300 جندي فرنسي بقيادة جان بولي في تشاد (عملية مانتا) اعتبارا من 9 آب عام 1983(University of Central Arkansas, 2005).

وقد أحبطت فرنسا خطة ليبيا خلال عملية مانتا، وهي أكبر تدخل عسكري فرنسي والذي بلغ عدد جنوده 3,500 جندي فرنسي في تشاد منذ استعمارها لها، حيث امتدت هذه العملية ما بين عامي 1983 و1984، والتي انطلقت إثر غزو ليبيا لتشاد من قبل الوحدات الليبية وحكومة الوحدة الوطنية التشادية الانتقالية (غونت) والقصف الجوي الليبي للواحة الاستراتيجية "فايا–لارجو." وقد قامت كذلك خلال الفترة من 13 إلى 14 شباط عام 1986 بنشر طائراتها العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشاد بعد استئناف حكومتها والتي قامت بقصف المتمردين والمواقع العسكرية الليبية شمالي تشاد في 16 شباط عام 1986، وتبعتها بعملية إبرفير في 18 شباط عام 1986، حيث نشرت حوالي 2,200 جندي فرنسي لدعم الحكومة التشادية، مما حد من التوسع الليبي إلى الشمال من خط العرض السادس عشر، وفي نهاية المطاف، قامت فرنسا بنشر ما يقارب 1,400 جندي فرنسي في تشاد اعتباراً من 17 كانون الأول عام 1986 (Pollack, 2002).

أثارت الهزيمة غير المتوقعة دهشة القذافي، الذي رد بعد ذلك في 4 يناير بجمع جميع احتياطي الجيش، وكتحدٍ لفرنسا، أمر بتفجير أردا، وهي محافظة فرعية في مقاطعة بيلتين في شرق تشاد تقع جنوب خط العرض السادس عشر، مما أسفر عن رد فرنسا بضربة جوية أخرى على وادي دوم وتدمير أنظمة الرادار، الذي أدى إلى عمى القوات الجوية الليبية المتواجدة في تشاد، وتمكنت الدفاعات الجوية الليبية من إسقاط طائرتي جاكوار فرنسيتين مما أدى إلى توتر الأوضاع بين الطرفين (Brecher & Wilkenfeld, 1997:94).

وهناك أيضاً وجه آخر يستحق مزيداً من الاهتمام. فقد أصبح من الواضح في أوروبا وإلى حد كبير بعد تسليم الحكومة الليبية اثنين من المشتبه بهم للمحاكمة في هولندا في أبريل عام 1999، أو بعد سبتمبر 2003 عندما صوت مجلس الأمن الدولي لرفع العقوبات المفروضة على ليبيا بأنه لن يتم اعتبار ليبيا "دولة مارقة" بعد الآن، وأنه بإمكانها أن تصبح شريكةً استراتيجيةً في منطقة البحر المتوسط، من حيث التجارة والسيطرة على الهجرة وما شابه ذلك. لقد تأخرت فرنسا في تطبيع علاقاتها بسبب تفجير طائرة يوتا الفرنسية فوق النيجر. ومن المؤكد أن الاعتراف بالنفوذ الليبي في تشاد أصبح وسيلة لتليين معمر القذافي. وتم الإيضاح أيضاً أن السبب الذي منع فرنسا من الإعراب عن أي قلق، رغم أنها كانت تدرك تماماً حجم الإمدادات العسكرية التي تصل إلى عدد من الجماعات المتمردة بما في ذلك حركة العدل والمساواة ألا أنه كان هناك الكثير على المحك في الوقت الذي كانت فيه المنافسة الأوروبية والأطلسية مستعرة (Marchal, 2009).

ويرى الباحث بأن فرنسا كانت أحد أهم الفاعلين الدوليين في فترة الصراعات التي نشبت في تشاد وليبيا نظراً لأن الدولة التشادية كانت تحت الحكم الفرنسي حتى استقلالها في عام 1960، حيث كانت فرنسا تقوم خلال فترة الحرب بإعادة تقوية علاقتها الاقتصادية وتوفير المزيد من وسائل التنمية والتطوير المتنوعة التي من شأنها أن تخدم البلاد التشادية، هذا وبالإضافة إلى تقديم العديد من المنح والقروض حتى تتمكن تشاد من استعادة أوضاعها إلى ما كانت عليه، إلا أنها، وفي مطلع الثمانينيات، كانت تهدف إلى الحفاظ على علاقتها مع ليبيا، مما دفعها إلى عدم التدخل بشكل كبير وتأكيد موقفها الإيديولوجي ضد التدخل الزائد في الأمور المتعلقة بالقارة الأفريقية. ولكنها قامت فيما بعد بتكثيف نشاطها ودعمها العسكري في تشاد.

الفصل الرابع

مدى تأثير المواقف الإقليمية والدولية على النزاع الحدودي الليبي التشادي

المبحث الأول

أثر المواقف الإقليمية والدولية على النزاع الليبي–التشادي

لقد كانت ردود الفعل الإقليمية والدولية ذو آثار كبيرة على قضية النزاع الليبي–التشادي، حيث سعت الدول سواء كانت عربية أو غربية إلى التدخل لحل النزاع القائم بين الطرفين بالطرق العسكرية السلمية، الأمر الذي كان له دور كبير وبارز في ترجيح كفة الميزان لصالح تشاد وحصولها على حقها الشرعي في قطاع أوزو، واضطرار ليبيا من الخروج من الأراضي التشادية، فقد ايدت مصر الجانب التشادي، فضلاً عن قرار محكمة العدل الدولية الذي أقر بأحقية تشاد بالحدود المتنازع عليها، كما ووقفت العراق بجانب تشاد، وأمدتها بالأسلحة والمعدات العسكرية، وذلك رداً على وقوف ليبيا بجانب إيران في الحرب العراقية الإيرانية، في حين قامت كل من لبنان واليمن بالوقوف إلى جانب ليبيا، وتقديم المساعدات التي احتاجتها، وتأييد موقفها في حربها مع تشاد (Silva, Klingner & Weikart, 2009:10).

ولقد أسفر التدخل السوداني والمصري في النزاع التشادي–الليبي وتصاعد حدة العنف في تشاد عن اندلاع الثورات الداخلية فيها وتدهور العلاقات بعد إطاحة الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري. كما وتلقت الدولة السودانية هجوماً من تشاد بسبب سماح السودان للقوات الليبية بالتمركز على حدودها مع تشاد لمواصلة شن الهجمات عليها (Mareng, 2009:534).

كما وأسفر التدخل النيجيري في النزاع عن توثق العلاقات بينها وبين تشاد وتوسع نطاق العلاقات التجارية الإقليمية في الثمانينيات، حيث حلت نيجيريا محل فرنسا كمصدر رئيسي لعائدات التصدير التشادية، كما وأدى تدخلها إلى توليها أمر المفاوضات بين الفصائل التشادية المتنافسة عام 1979(Khabure, 2013:21).

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أسفر تدخلها عن تولي الرئيس حبري للسلطة من خلال دعمها للانقلاب العسكري الذي قام به عام 1982 لأنها رأته من المعادين لنظام القذافي وقراراته في توسيع نفوذه في الدولة التشادية ولاحقاً في أفريقيا .وقد أدى ذلك إلى صدور قرارات وحشية ديكتاتورية ضد الشعب التشادي وإن كانت قد ساهمت في إقصاء القوات الليبية خارج حدود الدولة التشادية خلال السنوات الست الأولى من فترة حكمه (Brody, 2016:30).

وأما بالنسبة لفرنسا، فقد عانت الخسائر الأكبر من هذ النزاع، فقد كانت هي أكبر المشاركين والداعمين للدولة التشادية من حيث الموارد العسكرية البشرية، نظراً لكون تشاد أحد الدول التي كانت تحت حكمها. وقد تم دعم تشاد بما يقارب 2,600 جندي فرنسي في 1978، وما يقارب 3,300 جندي فرنسي في عملية مانتا عام 1983 (University of Central Arkansas, 2005).

كما ودعمت تشاد بما يقارب 3,500 جندي فرنسي ما بين عامي 1983 و1984، ونشرت حوالي 2,200 جندي فرنسي للحد من التوسع الليبي شمال خط العرض السادس عشر، وفي نهاية المطاف، قامت فرنسا بنشر ما يقارب 1,400 جندي فرنسي في تشاد في عام 1986 (Pollack, 2002). وقد عانت الحكومة الفرنسية من العديد من الخسائر في الأرواح، حيث بلغ عدد الخسائر فوق 1,000 جندي فرنسي في نهاية النزاع التشادي الليبي، وتعد فرنسا سيدة الموقف من حيث دعمها للتشاديين في نزاعهم ضد ليبا، وكان لها أثر فعال ولا يستهان به مساعدة الجانب التشادي في الحصول على المنطقة المنازع عليها، رغم أن هذه المساعدة التي قدمتها فرنسا لم تكن بدافع الصداقة الوهمية التي تجمعها في تشاد، وكان لها أطماع خفية من وراء هذه المساعدة، الا أن تقديمها المساعدة كان له أثر كبير قلب كفة الميزان لمصلحة التشاديين، وحصولهم على حقهم الطبيعي (Fearon, Laitin & Kisara, 2006:13).

وقد لعبت جماعات التبو المسلحة والتي تعد جماعة من قبائل وعشائر مختلطة دوراً حيوياً في القطاع العسكري في جنوب ليبيا، وبعد عمليات التصفية السياسية التي حدثت في أواخر التسعينيات أخذ دور التبو بالتقلص ليصبح مقتصراً فقط على الجيش وجهاز الأمن، وعلى الرغم من ذلك، استمر الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي في سياسته القائمة على ترسيخ العلاقات ما بين ليبيا وجماعات التبو المتمردة القاطنة في جنوب تشاد والنيجر حتى بعد مغادرة القوات الليبية قطاع أوزو عام 1994 بموجب قرار محكمة العدل الدولية. إلا أن دعم الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي لمثل هذه الجماعات الثائرة لم يمنعه من فرض بعض القيود الصارمة عليها وعقد اتفاقيات مع الحكومات التي كانوا على خلاف معها (Lacher, 2014:4).

المبحث الثاني

قرار محكمة العدل الدولية

بعد العديد من المناوشات العسكرية التي نشبت بين تشاد وليبيا تم إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية من اجل اتخاذ قرار بشأن النزاع القائم بين الطرفين على المنطقة الحدودية ألا وهي قطاع أوزو. حيث اعتمدت محكمة العدل الدولية على الأحكام القضائية الدولية في فض النزاع الليبي التشادي ورفضت المطالب الليبية التي تنادي بضم قطاع أوزو إلى نفوذها، وقامت بإعطاء الحق لتشاد بأغلبية 16 صوت مقابل صوت واحد، حيث أقر الحكم بأن قطاع أوزو هي أرض تشادية، ويجب على ليبيا أن تسحب قواتها العسكرية من تشاد، وتعيين مراقبين دوليين للتأكد من سيرة العملية بنجاح (موسى، 2013).

وبعدما أحيلت القضية الليبية التشادية إلى محكمة العدل الدولية، جاء الحكم لصالح تشاد في شباط عام 1994 بعد أن كانت الحكومة الليبية قد عملت جاهدة لفرض السيطرة في القطاع من خلال تمديد الفرق المتمردة في تشاد، ولكن لم تنجح مساعي الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، ولا سيما أن جبهة التحرير الوطني التشادي والتي أُسست عام 1966 ناضلت من أجل حصول التشاديين على السلطة (Smits, Janssen, Briscoe & Beswick, 2013:8).

ويعد قرار وحكم محكمة العدل الدولية من الأهمية بمكان في تسوية مسألة السيادة السياسية والقانونية في قطاع أوزو، إلا أن ليبيا رفضت القرار الدولي المتخذ من محكمة العدل الدولية، وبدأت بتعزيز قواتها في قطاع أوزو، وبعد أشهر من المناقشات الدولية أوضح الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي تقبله لقرار المحكمة في 13 من أبريل عام 1994، وبعد التوصل لاتفاقية من قبل الطرفين الليبي والتشادي تم إعلام الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار. وقد

اعترفت ليبيا رسميا بقرار محكمة العدل الدولية بتعيين حدودها في منطقة أوزو، وتلقت مساعدة من مجلس الأمن لرصد الانسحاب الكامل للقوات الليبية، الذي انتهى في 30 أيار 1994 بعد رحيل أخر القوات الليبية. على الرغم من إنهاء محكمة العدل الدولية الاحتلال الليبي لقطاع أوزو، إلا انه ظهرت تقارير عن وجود ليبي مستمر في قطاع أوزو، سواء من خلال المواطنين الليبيين أو المتمردين التشاديين الذين تدعمهم ليبيا. في عام 1997 لوحظ نشاط ليبي في قطاع أوزو الذي دعا دولة تشاد للتهديد بإعادة إحلال القضية لمجلس الأمن (Llamzon, 2007).

توصيات اللجنة الخاصة بالخلاف الحدودي بين ليبيا وتشاد التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية

هناك مجموعة من التوصيات التي تم اقتراحها من قبل اللجنة الخاصة بالخلاف الدولي بين ليبيا وتشاد التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، والتي تم بموجبها إلزام كلا الطرفين (ليبيا وتشاد) بالآتي (موسى، 3:2013):

1. الأخذ في عين الاعتبار أن كلاً من ليبيا وتشاد عضو مؤسس في الوحدة الإفريقية، وأنه تمت الموافقة من الطرفين على القرار 16 (1) الصادر عن القمة الأولى في القاهرة، الذي بين أن الحل السياسي ممكن ويجب أن يكون هو الطريق الوحيد لحل ذلك الخلاف.
2. يجب على المنظمة أن تطلب من الطرفين نقل القضية إلى محكمة العدل الدولية وذلك يعود إلى القضايا القانونية المعقدة بين الدولتين، وقدرة الأحكام الدولية على حل النزاع من الجذور.
3. التزام الطرفين باحترام مبادئ القانون الدولي التعاقدي، ومبدأ عدم انتهاك الحدود الصادر عن اتفاقية فيينا عام 1978.

الاتفاق الموقع في 1994 بين حكومتي ليبيا وتشاد

في جلسة 3363 التي تم عقدها في 1994/4/14 وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاورته السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالتين موجهتين إلى الأمين العام من ممثلي ليبيا وتشاد على التوالي، تحيلان نص اتفاق موقع في مدينة سرت، في ليبيا بين حكومتي البلدين، بشأن الطرق العملية لتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية والنزاع الإقليمي بين البلدين، وأدرج المجلس أيضا رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، تتضمن المادة 1 من الاتفاق التي تنص على أن تبدأ القوات الليبية بعمليات الانسحاب تحت إشراف فريق مشترك مكون من ضباط ليبيين وتشاديين، كما تنص المادة على أن يحضر مراقبون من الأمم المتحدة جميع عمليات الانسحاب الليبية ويتثبتون من الطابع الفعلي لهذا الانسحاب (مجلس الأمن، 462:1995).

كما أدرج المجلس في جدول أعماله تقريراً للأمين العام عن فريق مراقبي الأمم المتحدة في شريط أوزو وقد ذكر فيه الأمين العام أن انسحاب وجلاء القوات الليبية قد تم حسب الجدول الزمني الذي اتفق عليه فريق الاستطلاع والفريق المشترك بين ليبيا وتشاد، وأفاد أيضا أن كلا البلدين وقعتا إعلان مشترك ذكرا فيه أن انسحاب ليبيا وقواتها من شريط أوزو قد تم بالفعل اعتباراً من 5/30/ 1995 بما يرضي الطرفين. وقال الأمين العام إن إنجاز ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة في شريط أوزو يقيم دليلاً وافياً على فائدة الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة المنصوص عليه في الميثاق، المتمثل في إحلال التسوية السلمية للنزاع الحدودي الليبي–التشادي (مجلس الأمن، 464:1995).

وجاءت ردود فعل الدول العربية واضحا في النزاع الليبي التشادي، حيث أيدت مصر القرار الصادر من محكمة العدل الدولية لتشاد بحكم اعترافها بالأحكام والقوانين الموضوعة لحل المشاكل في المنطقة والمناطق الأخرى خاصاً بين الدول الأفريقية الذي هو امتداد للأمن القومي المصري.

وكان موقف العراق مؤيدا لتشاد بسبب موقف ليبيا في مساندتها لإيران حيث بدا واضحا من خلال تقديم الأسلحة والذخائر لتشاد وتوفير المساعدات والمدربين وإيجاد علاقات متميزة مع المعارضة الليبية بمساعدتها ضد النظام الليبي. يأتي موقف فلسطين ولبنان واليمن مؤيدين لليبيا بتقديم المساعدات وإرسال الجنود لمساعدة ليبيا في نزاعها ضد تشاد (موسى، 2013).

ويعتقد الباحث أن قرار محكمة العدل الدولية كان له تأثير كبير في إنهاء الصراع بين الدولتين، وعلى التغيرات التي حدثت في الساحة التشادية وموقف الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي منها.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن الدولتين الليبية والتشادية قد عانتا من العديد من الصراعات المحتدمة والتدخلات العسكرية على كافة الأصعدة الثقافية والاجتماعية والروابط التاريخية والجغرافية والتي اتسمت بالعدائية خلال فترة حكم الرئيسين التشاديين حسين حبري وإدريس ديبي، والتي استمرت إلى عام 2005 حين حل السلام المنطقة ما بين تشاد وليبيا، لتتفاقم وتتدلع ما بين تشاد والسودان. كانت هذه الصراعات المحتدمة والتدخلات العسكرية نتيجة للعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي ترتبط بالبيئة الدولية غير المستقرة في تشاد والسياسة الليبية آنذاك، الأمر الذي أدى إلى نشوب هذا الصراع الذي استمر ما يقارب العقدين، كما كان للتدخل الخارجي من العديد من الدول الأجنبية ومنها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض من الدول الإفريقية، بالإضافة وتدخل بعض الدول العربية كمصر والسودان سبباً رئيساً وجوهرياً في طول مدة النزاع، وعدم الوصول إلى حل يرضي الطرفين.

وقد كانت هذه التدخلات سواء العربية أم الأجنبية أم الأفريقية متفاوتة، حيث شملت هذه التدخلات الطرق السلمية والتي تمحورت حول إمداد الأطراف المتحاربة وخصوصاً التشادية منها بالمساعدات العسكرية والبشرية والتموينية، الأمر الذي رجح كفة الميزان لصالح تشاد، وقد شملت كذلك التدخلات العسكرية كوقوف العراق إلى جانب تشاد عسكرياً وذلك رداً على وقوف ليبيا إلى جانب إيران في الحرب العراقية الإيرانية، في حين قامت كل من لبنان واليمن بالوقوف إلى جانب ليبيا، وتقديم المساعدات التي احتاجتها، وتأييد موقفها في حربها مع تشاد. وقد كانت أغلب هذه التدخلات تصب في مصلحة الدولة التشادية بسبب معاداة أغلب تلك الدول لليبيا كالعراق والولايات

المتحدة الأمريكية التي مدت بمختلف المساعدات بهدف كسر شوكة ليبيا، الأمر الذي جعل تأييد أغلب الجهات الأجنبية لمصلحة تشاد في حربها ضد ليبيا.

وقد تمكنت الدراسة من الإجابة عن السؤال الأول والمتعلق بـ: ما أسباب النزاع الحدودي الليبي–التشادي؟

أظهرت النتائج أن من أهم أسباب النزاع الحدودي الليبي–التشادي هو سعي كل من الطرفين لتشكيل تحالف مهم في المنطقة، لم تجمع العلاقة الودية كل من ليبيا وتشاد، وسعي ليبيا لفرض نفوذها العسكري والسياسي على تشاد، فقد احتل الجيش الليبي بمساعدة قوات المتمردين أجزاء من شمال تشاد ووضعت يدها على شريط أوزو عام 1973، واستخدمت ليبيا قبائل تشادية في منطقة دارفور لشن الهجمات على تشاد، وقام الرئيس التشادي السابق حسين حبري من جهته بإحكام السيطرة على تشاد الجنوبية، وقيام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بالسيطرة على شريط أوزو، والتدخل في شؤون تشاد الأمنية.

وقد تمكنت الدراسة من الإجابة عن السؤال الثاني والمتعلق بـ: ما المواقف الإقليمية والدولية من النزاع الحدودي الليبي–التشادي؟

أظهرت نتائج الدراسة أن معظم الدول كان موقفها معادياً للسلطة الليبية، وقد ساعد النزاع على بلورة المواقف الأفريقية تجاه ليبيا والتي اتسمت بالمعاداة، فعلى سبيل المثال، تجلى الموقف المصري من هذا النزاع في مساهماتها السلمية العسكرية لدعم دولة تشاد وإعرابها المتكرر عن تأييدها لحكومة الرئيس حسين حبري. أما نيجيريا، فقد عملت على الحد من التوسع الليبي، الأمر الذي أدى بها إلى توليها أمر المفاوضات بين الفصائل التشادية المتنافسة، بينما قامت دول القارة الأفريقية

الأخرى بلعب مختلف الأدوار، فقد كانت الكاميرون حليفاً مهماً لتشاد من ناحية المساعدات العسكرية والتموينية، بينما كانت الكونغو الديموقراطية أحد حلفاء الرئيس حسين حبري والمعارضة للقذافي وجهوده. وأما بالنسبة إلى أفريقيا الوسطى، فلم تتدخل في أمور تشاد الاقتصادية والأمنية، وفيما يخص النيجر، فلم تكن قادرة على تقديم المساعدة إلى الدولة التشادية وبقي موقفها حيادياً.

وقد تمكنت الدراسة من الإجابة عن السؤال الثالث والمتعلقة بـ: ما مدى تأثير المواقف الإقليمية والدولية على النزاع الحدودي الليبي–التشادي؟

أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير المواقف الإقليمية والدولية على النزاع الحدودي الليبي–التشادي كان كبير، فقد ساهم في قلب كفة الميزان، وترجيحها لمصلحة تشاد، كما لعبت محكمة العدل الدولية دوراً لا يستهان به في إظهار أحقية تشاد بقطاع أوزو، وضرورة استرجاعها، وسحب جميع القوات الليبية من الأراضي التشادية.

وقد تمكنت الدراسة من اختبار الفرضية من خلال الإجابة عن أسئلتها والتي تنص على أنه "ثمة هناك علاقة ارتباطية بين النزاع الحدودي الليبي–التشادي وبين مصالح الدول الإقليمية والدولية في ديمومة هذا النزاع"

وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، حيث تبين من أن أغلب مشاكل الحدود بين الدول حديثة الاستقلال كانت بسبب رسم الدول المستعمرة للحدود بما يتوافق ومصالحها، مما أدى إلى اصطفاف القوى الكبرى للوقوف عند النظام الليبي السابق (عهد الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي) لاستلاب الحق التاريخي لليبيا في شريط أوزو.

ثانياً: النتائج

خلصت الدراسة من خلال ما تقدم به في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، على النحو التالي:

1. أن الدولة التشادية واجهت منذ استقلالها عن الحكم الفرنسي وحتى يومنا هذا العديد من التحديات والنزاعات السياسية التي أثرت على استقرارها وأمنها، وجعلت منها هدف سهلاً للأطماع الخارجية.

2. تمحور النزاع ما بين ليبيا وتشاد حول أحقية امتلاك الأراضي الواقعة بينهما والمتمثلة في شريط أوزو والذي كان متنازعاً عليه كذلك من قبل الدول المستعمرة (فرنسا وإيطاليا) لخدمة مصالحها، حيث تكمن أهمية هذا الشريط في ثروته النفطية وغناه باليورانيوم والمنغنيز والنفط والذهب وغيرها من الثروات المعدنية، مما أدى إلى اصطفاف القوى الكبرى ضد النظام الليبي السابق.

3. كان الهدف الأول التي سعت إليه الحكومة الليبية وعلى رأسها الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي في تشاد هو ضم قطاع أوزو الواقع بينها وبين تشاد إلى المناطق الليبية وذلك وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية الفرنسية الإيطالية عام 1935، حيث اعتبره الزعيم الليبي معمر القذافي حق ليبيا الشرعي، وكذلك لكونه خط الدفاع الأول عن الأطماع الاستعمارية في الجنوب الليبي وكذلك حماية قبائل التبو الليبية وقبائل المحاميد العربية في تلك المنطقة.

4. كان أغلب المواقف الإقليمية والدولية من النزاع الليبي التشادي تتمثل بالانحياز بشكل علني الى طرف تشاد وخصوصاً فرنسا التي اعترضت على الإعلان عن وحدة بين ليبيا وتشاد واعتبرته محاولة من ليبيا للسيطرة على تشاد لكونه صادر من طرف ليبيا فقط، والأمم المتحدة

التي حكمت لصالح تشاد بعدما تم إحالة قضية شريط أوزو إلى محكمة العدل الدولية في هولندا عام 1994، هذا وبالإضافة إلى الدول العربية–الإفريقية وغير الأفريقية التي وقفت مع الرئيس التشادي السابق حسين حبري ودعمته نكاية في الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي كمصر والمغرب والعراق والسعودية والجزائر وتونس.

5. كان موقف بعض الدول العربية والجماعات يتمثل بالوقوف إلى جانب الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي وتأييده، كسوريا واليمن الجنوبي سابقاً والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) بقيادة (أحمد جبريل) والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة نايف حواتمة والحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني بقيادة (وليد جنبلاط).

6. إسقاط اللواء إدريس ديبي لحكومة الرئيس حسين حبري في عام 1990 والذي كان نتيجة انقلاب عسكري ساهمت فيه الحكومة الليبية واستخدمت دارفور السودانية كمنصة انطلاق، حيث وقعت هجمات عبر الحدود بين قوات إدريس ديبي المدعومة من قبل القوات الليبية والرئيس الأسبق حسين حبري الذي يدعمه الجيش التشادي وقد انتهت بسيطرة إدريس ديبي على الجيش التشادي وفوزه في الانتخابات.

7. دهاء وحكمة الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي وسياسته في أفريقيا جعل لليبيا دوراً مؤثراً في القارة الأفريقية وفي توجيه سياسات بعض الدول الأفريقية، حيث حققت ليبيا مكاسب اقتصادية وسياسية من خلال شركة الاستثمارات الخارجية الليبية في أفريقيا وكذلك جمعية الدعوة الإسلامية العالمية والتي أثرت في أفريقيا عموماً وتشاد خصوصاً سياسياً واقتصادياً ولا سيما خلال فترة الرئيس التشادي إدريس ديبي. ومن نتائجها مقاطعة تشاد وأغلب الدول الأفريقية للكيان الصهيوني وتأييد ليبيا في المحافل الدولية.

8. لم يكن التدخل الليبي في تشاد مغامرة عسكرية بقدر ما كان لضمان الأمن القومي الليبي ونشر الأيدولوجية الثورية المتمثلة في النظرية العالمية الثالثة (الكتاب الاخضر).

ثالثاً: التوصيات

في ضوء النتائج، توصي الدراسة بجملة من التوصيات كالتالي:

1. ضرورة تحرك وتصرف القيادات العليا والساسة في ليبيا وبشكل سياسي تجاه الأحداث القائمة في قارة أفريقيا في الوقت الحالي، خصوصاً وأنها قد اكتسبت خبرة كبيرة وواسعة فيما يتعلق بإيصال هكذا أحداث إلى بر الأمان والسلام.

2. ضرورة أن يقدم صناع القرار والقيادات العليا مساندة الدول الأفريقية وخصوصاً غير العربية منها وتقديم الدعم إلى ليبيا بمختلف الأشكال والوسائل من أجل تقوية الروابط والعلاقات العربية مع دول أفريقيا غير العربية والسعي إلى ملء الفراغ التي تسعى الدول الأجنبية لسده.

3. ضرورة مرافقة ومناصرة الدعوة الإفريقية لسعي ليبيا في القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

4. ضرورة أن تقوم القيادات العربية، وصناع القرار بالدعم الليبي بهدف تحقيق مساعي الدول الأفريقية عن طريق عقد القمم والمؤتمرات وخصوصاً تلك التي تتم في هيئة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تقديم الدول الأفريقية الدعم لليبيا في قضاياها مع الدول الغربية، حيث يعتبر الدور الليبي في أعين الدول الأجنبية غير مستحب لكونه يعرقل الأهداف التي تسعى هذه الدول إلى تنفيذها في أفريقيا.

5. ضرورة أن يحافظ صناع القرار والساسة على العلاقات السلمية ما بين الدولتين الليبية والتشادية من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن السياسي في المنطقة الأفريقية، بعيداً عن التدخلات الخارجية الأوروبية والأمريكية.

6. ضرورة أن يهتم الساسة العرب صناع القرار على حد سواء بتوطيد العلاقات الليبية–التشادية والعلاقات الليبية–الأمريكية والدول الأفريقية الأخرى وتطويرها بما يخدم مصالح الأمة العربية والإسلامية والقارة الأفريقية.

7. ضرورة إجراء دراسات أكثر وأعمق عن الحرب التشادية الليبية لتبين حقيقة الأوضاع التي تسببت فعلاً بهذه الحرب، كما ويشدد الباحث على أهمية إجراء هكذا دراسات لندرتها وشحها، الأمر الذي صعب عليه المضي في هذه الدراسة.

8. على الساسة العرب العمل على عقد قمم أفريقية–عربية وتطوير العلاقات العربية–الأفريقية.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

القرآن الكريم، سورة الحج: 67.

أ- الكتب

توفيق، محمود، (2011). **الدولة في عالم بلا حدود: دراسة في الجغرافيا السياسية**، جمهورية مصر العربية: مكتبة الأنجلو المصرية.

جاكو، محمد شريف، (1998). **العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد ولبيا –قضية أوزو 1960–1990**، الطبعة الأولى، ليبيا: مكتبة مدبولي.

خاطر، نصري ذياب، (2010). **الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا**، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع.

رياض، محمد، (2014). **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، جمهورية مصر العربية: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

عبد المعز، جلال، (2003)، **النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو**، القاهرة: مصر.

المخادمي، عبد القادر، (2004). **نزاعات الحدود العربية**، جمهورية مصر العربية: دار الفجر للنشر والتوزيع.

ب- أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير غير المنشورة

الأشخم، عبد الرؤوف، (2012). **البعد القومي العربي للسياسة الخارجية الليبية العلاقة بين النظرية والتطبيق (1969-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

دبش، إسماعيل، (2007). **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 1 -بن يوسف بن خدة-، الجزائر.

الدلابيح، علي، (2011). **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

المودي، جمعة، (2011). **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير عربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

ج- الصحف والمجلات

شتيوى، أشرف، (2014). التغلغل الأمريكي في أفريقيا، مقال منشور، **جريدة الشعب الجديد**. متاح على الرابط: http://www.elshaab.org/news/التغلغل-الأمريكي-في-أفريقيا، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/03/12.

شتيوى، أشرف، (2014). صراع الحدود في أفريقيا، مقال منشور، **جريدة الشعب الجديد**. متاح على الرابط: http://www.elshaab.org/news/136407/صراع-الحدود-في-أفريقيا، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/03/06.

شعيب، محمد، (2015). الجيوبوليتيك أو كيف نفهم السياسة الخارجية للدولة؟، مقال منشور، **جريدة مصر العربية**. متاح على الرابط: http://www.masralarabia.com/الجيوبوليتيك-أو-كيف-نفهم-السياسة-الخارجية-للدولة؟-471809/مفاهيم/اضاءات، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/04/05.

طه، فيصل، (2014). أوجه القصور الدبلوماسي السوداني في معالجة نزاع حلايب، مقال منشور، **سودان تريبون**. متاح على الرابط: http://www.sudantribune.net/أوجه-القصور,9355، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/04/06.

عثمان، محسن عثمان، (2014). التبو في ليبيا...بين الإنتماء والجغرافيا، مقال منشور، **صحيفة الوطن الليبية**. متاح على الرابط: http://www.alwatan-libya.com/more.php?newsid=30385&catid=22&utm_source=dlvr.it&utm_medium=facebook، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2016/12/10.

غازي، حيدر، (2013). التنافس الدولي على الموارد الطبيعية في أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، مقال منشور، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**. متاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=37149، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/03/13.

محمد، أمين، (2011). الحدود الليبية التشادية ملاذ القذافي، مقال منشور، **شبكة الجزيرة الإعلامية**. متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/29/الحدود-الليبية-التشادية-ملاذ-القذافي، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/04/06.

محمد، أمين، (2011). تجدد الصراع على حدود موريتانيا ومالي، مقال منشور، **شبكة الجزيرة الإعلامية**. متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/5/29/تجدد-الصراع-على-حدود-موريتانيا-ومالي، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/04/08.

محمود، لورا، (2014). «الجيوبوليتيك» جغرافية السياسة أم استراتيجية الساسة، مقال منشور، **جريدة البناء**. متاح على الرابط: http://www.al-binaa.com/archives/article/19801 تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/03/07.

موسى، حسين خلف، (2013). النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول "قطاع أوزو" والوسائل السلمية في التسوية، مقال منشور، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**. متاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=788، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/03/13.

د- الندوات

مجلس الأمن، (1995). **الاتفاق الموقع في 4 نيسان/أبريل 1994 بين حكومتي تشاد والجماهيرية العربية الليبية بشأن الطرائق العملية لتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في 3 شباط/ فبراير 1994**. مرجع ممارسات مجلس الأمن، 1: 462-464.

هـ- المواقع الإلكترونية

أحمد، ليال، (2014). **حرب تشاد وليبيا**. متاح على الرابط: http://mawdoo3.com/حرب_تشاد_وليبيا، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/03/12.

التباوي، محمد، (2016). **قضية إقليم أوزو العربي الليبي بين التاريخ والواقع**. متاح على الرابط: http://www.moubadarah.com/modules.php?name=News&file=print&sid=3038، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/03/12.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Adogamhe, P. G. (2008). Pan-Africanism Revisited: Vision and Reality of African Unity and Development. **African Review of Integration**, 2(2): 1-34.

Ali, A. A. A. (2014). **Libya and Britain: A Study of the History of British-Libyan Relations 1969-1979**, Unpublished Doctoral Thesis, Nottingham, England: Nottingham Trent University.

Arteaga, F. (2008). **The Chad Conflict, United Nations (MINURCAT) and the European Union (EUFOR)**. Ari Paper.

Azevedo, M., J. (2005). **A History of the War in Chad (3rd Ed.)**. London, UK: Taylor & Francis Publisher.

Bakrania, S. (2014). **Libya: Border Security and Regional Cooperation (GSDRC Rapid Literature Review)**. Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham.

Barfi, B. (2014). **Khalifa Haftar: Rebuilding Libya from the Top Down**, Research Notes, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy.

Brecher, M. & Wilkenfeld, J. (1997). **A Study of Crisis (Illustrated Ed.)**. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.

Brody, R. (2016). **Enabling a Dictator the United States and Chad's Hissène Habré 1982-1990**, Report, Counsel for Human Rights Watch.

Chigozie, C. F. & Ituma, O. S. (2015). Nigerian Peacekeeping Operations Revisited. **Singaporean Journal of Business Economics & Management Studies**, 4(2): 1-10.

Collelo, T. & Nelson, H. D. (1990). **Chad: A Country Study (2nd Ed.)**. Washington, D.C.: Federal Research Division Library of Congress.

Collelo, T. (1988). **Chad: A Country Study**. Washington, D.C.: GPO for the Library of Congress.

Collins, J. E. (2007). **Lessons from Chad: Ethnic Conflict and Economic Reorganization in Post Colonial Cultural Landscapes**. Unpublished Honours Thesis, San Marcos, TX: Texas State University-San Marcos.

Cooley, J. K. (1981). The Libyan Menace. **Washingtonpost.Newsweek Interactive, LLC**, (42): 74-93.

Dunoff, J., Ratner, S., & Wippman, D. (2010). **International Law: Norms, Actors, Process: A Problem-Oriented Approach (3rd Ed.)**, New York, NY: Aspen Publishers.

Fearon, J. & Laitan, D. (2006). **Chad - Random Narratives 2.6: Ethnicity, Insurgency and Civil War**. Stanford, CA: Stanford University.

Fearon, J., Laitin D., & K. Kisara. (2006). **Random Narratives. Chad. Ethnicity, Insurgency, and Civil War Project**. Stanford, CA: Stanford University.

Giroux, J., Lanz, D., & Sguaitamat, D. (2009). The Tormented Triangle: The Regionalisation of Conflict in Sudan, Chad and the Central African Republic. **Crisis States Research Center**, 47(2): 1-24.

Gokmen, S. R. (2010). **Geopolitics and the Study of International Relations**, Unpublished Doctoral Thesis, Ankara, Turkey: Middle East Technical University.

Hansen, A. (2008). **The French Military in Africa**, Report, Council on Foreign Relations. Retrieved April 29, 2017 from http://www.cfr.org/france/french-military-africa/p12578

Hansen, K. F. (2011). **Chad's Relations with Libya, Sudan, France and the US**. Oslo, Norway: Norwegian Center for Conflict Resolution.

Humphreys, M. (2005). Natural Resources, Conflict, and Conflict Resolution: Uncovering the Mechanisms. **Journal of Conflict Resolution**, 49(4): 508-537.

Ibrahim, A. (2009). **Libya: A Critical Review of Tripoli's Sub-Saharan African Policies**, Situation Report, Pretoria, South Africa: Institute for Security Studies.

International Crisis Group. (2010). **Libya/Chad: Beyond Political Influence**. Retrieved April 26, 2017 from

https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/libyachad-beyond-political-influence

Joffé, G. & Paoletti, E. (2010). **Libya's Foreign Policy: Drivers and Objectives**, Published Research, Berlin, Germany: German Marshall Fund of the United States (GMF).

Keeble, R. (2010). New Militarism, the Media and the Manufacture of Warfare 1982-1991: The Implications for Peace Journalism Theory and Practice. **GMJ: Mediterranean Edition**, 5(1/2): 18-24.

Khabure, L. (2013). **Societies Caught in the Conflict Trap: Regional Research Findings Chad, Central African Republic, Sudan, and South Sudan**. Angsthelm, B., Dupont, V, Zuriel, S., & Sultane, S. (Eds.). Report, ACORD and CCFD-Terre Solidaire.

Lacher, W. (2014). **Libya's Fractious South and Regional Instability**. Security Assessment in North Africa Dispatch, (3).

Landau-Wells, M. (2008). **Capital Cities in Civil Wars: The Locational Dimension of Sovereign Authority**. Occasional Paper no. 6 "Cities and Fragile States." London, UK: Crisis States Research Centre.

Lane, I. I. & Ernest, J. (2012). **Chad: An Overview of a Country Plagued with Internal Strife and Regional Conflict**, Unpublished Master's Thesis, Quantico, VA: Marine Corps University.

Lawan, M. O., Mustapha, A. B., & Malah, B. (2016). Factors Influencing Informal Cross Border Cattle Trade between Chad and Nigeria, **IOSR Journal of Humanities and Social Science**, 21(2): 7-12.

Llamzon, A. P. (2007). Jurisdiction and Compliance in Recent Decisions of the International Court of Justice. **European Journal of International Law**, 18(5): 815-852.

Mahmoud, A., M. (2016). **Architecture of Place in the Libyan City through Geography and Historical Dimensions an Approach to Urban Identity in Libyan City**. Represented to Conference: IASTEM International Conference, Phuket, Thailand, 18/3/2016.

Majinge, C. R. (2012). Emergence of New States in Africa and Territorial Dispute Resolution: The Role of the International Court of Justice. **Melbourne Journal of International Law**, 13(1): 462-504.

Maphosa, S. B. (2012). **Natural Resources and Conflict: Unlocking the Economic Dimension of Peace-Building in Africa**. Africa Institute of South Africa Policy Brief.

Marchal, R. (2009). **Understanding French Policy toward Chad/Sudan? A Difficult Task (1)**. Retrieved April 26, 2017 from http://africanarguments.org/2009/06/04/understanding-french-policy-toward-chadsudan-a-difficult-task-1

Mareng, C. D. (2009). The Sudans Dimensions: A Country Divided by Ethnicity and Religion. **African Journal of Political Science and International Relations**, 3(12): 532-539.

Marx, C. (2016). The Western Coast of Africa in Ptolemy's Geography and the Location of His Prime Meridian. **History of Geo-And Space Sciences**, 7(1): 27-52.

May, R. & Massey, S. (2007). **Chad: Politics and Security**, Report, Writenet Independent.

Meerpohl, M. (2013). Libya, Chad and Sudan – An Ambiguous Triangle? **Zentrum Für Mittelmeerstudien, Ruhr Universität Bochum**, 5: 2-12.

MINURCAT & EUFOR. (2016). **Chad United Nations Mission in the Central African Republic and Chad (MINURCAT) / European Union Force (EUFOR)**, Short Mission Brief, World Peace Foundation. Retrieved April 29, 2017 from http://fletcher.tufts.edu/african-peace-missions/research/case-studies/chad

Naji, S. & Jawan, J. A. (2012). **Geopolitics of the Islam World and World Leadership in the Post-Cold War Geopolitical Developments**. In International Conference on—Leadership and Social Science Change in The Muslim World: Prospects and Challenges ‖ in International Islamic University Malaysia.

Naldi, G. J. (1995). Case Concerning the Territorial Dispute (Libyan Arab Jamahiriya/Chad). **The International and Comparative Law Quarterly**, 44(3): 683-690.

Oliveri, E. (2013). **Libya Before and After Gaddafi: An International Law Analysis**, Unpublished Bachelor's Thesis, Ca' Foscari University of Venice.

Pain, R. & Staeheli, L. (2014). Introduction: Intimacy-Geopolitics and Violence. **Area**, 46(4): 344-347.

Pollack, K. M. (2002). **Arabs at War: Military Effectiveness, 1948–1991**. University of Nebraska Press.

Prendergast, J. (2007). **Sudan, Chad, and the Central African Republic: The Regional Impact of the Darfur Crisis, Statement before the Subcommittee on African Affairs**, Report, Washington, D.C.: The International Crisis Group.

Salliot, E. (2010). **A Review of Past Security Events in the Sahel 1967 – 2007**. Security Implications of Climate Change in the Sahel Region, 1-91.

Sené, F. (2011). Comptes Rendus Méga-Tchad - Mega-Chad Book Reviews. Raids Dans Le Sahara Central, Sarra Ou Rezzou Décisif, Paris. **L'harmattan**, 402: 1-3.

Sharqieh, I. (2013). **Reconstructing Libya: Stability through National Reconciliation**, Analysis Paper, Brookings Doha Center.

Siebens, J., & Case, B. (2012). **The Libyan Civil War: Context and Consequences**. Think International and Human Security, Special Report.

Silva, R., Klingner, J., & Weikart, S. (2009). **State Coordinated Violence in Chad under Hissène Habré: A Statistical Analysis of Reported Prison Mortality in Chad's DDS Prisons and Command Responsibility of Hissène Habré, 1982–1990**, Report, The Benetech Initiative, California.

Smits, R., Janssen, F., Briscoe, I., & Beswick, T. (2013). **Revolution and Its Discontents: State, Factions and Violence in the New Libya**. Conflict Research Unit, The Clingendael Institute.

Solomon, H. & Swart, G. (2005). Libya's Foreign Policy in Flux. **African Affairs**, 104(416): 469-492.

Sule, A. M. (2013). **Nigeria's Participation in Peacekeeping Operations**, Unpublished Master's Thesis, Peace Operations Training Institute, Williamsburg.

Terrill, W. A. (1994). Libya and the Quest for Chemical Weapons. **Journal of Conflict Studies**, 14(1): 47-61.

Tesfamichael, M. (2011). **The Causes of Return to Conflict and the Geopolitical Dynamics in the Horn of Africa: The Eritrean-Ethiopian Border Conflict**, Unpublished Master's Thesis, SOAS University of London, England.

Tubiana, J. & Walmsley, E. (2008). **The Chad-Sudan Proxy War and the "Darfurization" of Chad: Myths and Reality**. Geneva: Small Arms Survey.

UNICEF. (2013). **Peacebuilding, Education and Advocacy in Conflict-Affected Contexts Programme**. Consolidated Annual Report.

University of Central Arkansas. (2005). **71. Chad (1960-Present)**. Retrieved April 26, 2017 from http://uca.edu/politicalscience/dadm-project/sub-saharan-africa-region/72-chad-1960-present

Vircoulon, T. (2011). **The Libyan Crisis as Seen from N'djamena**. Retrieved April 26, 2017 from http://blog.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/2011/06/08/the-libyan-crisis-as-seen-from-ndjamena

Wall, A. (2013). African Roles in the Libyan Conflict of 2011. **International Affairs**, 89(2): 365-379.

الملاحق

ملحق رقم (1)

ليبيا والدول المجاورة لها

ملحق رقم (2)

تشاد والدول المجاورة لها

ملحق رقم (3)

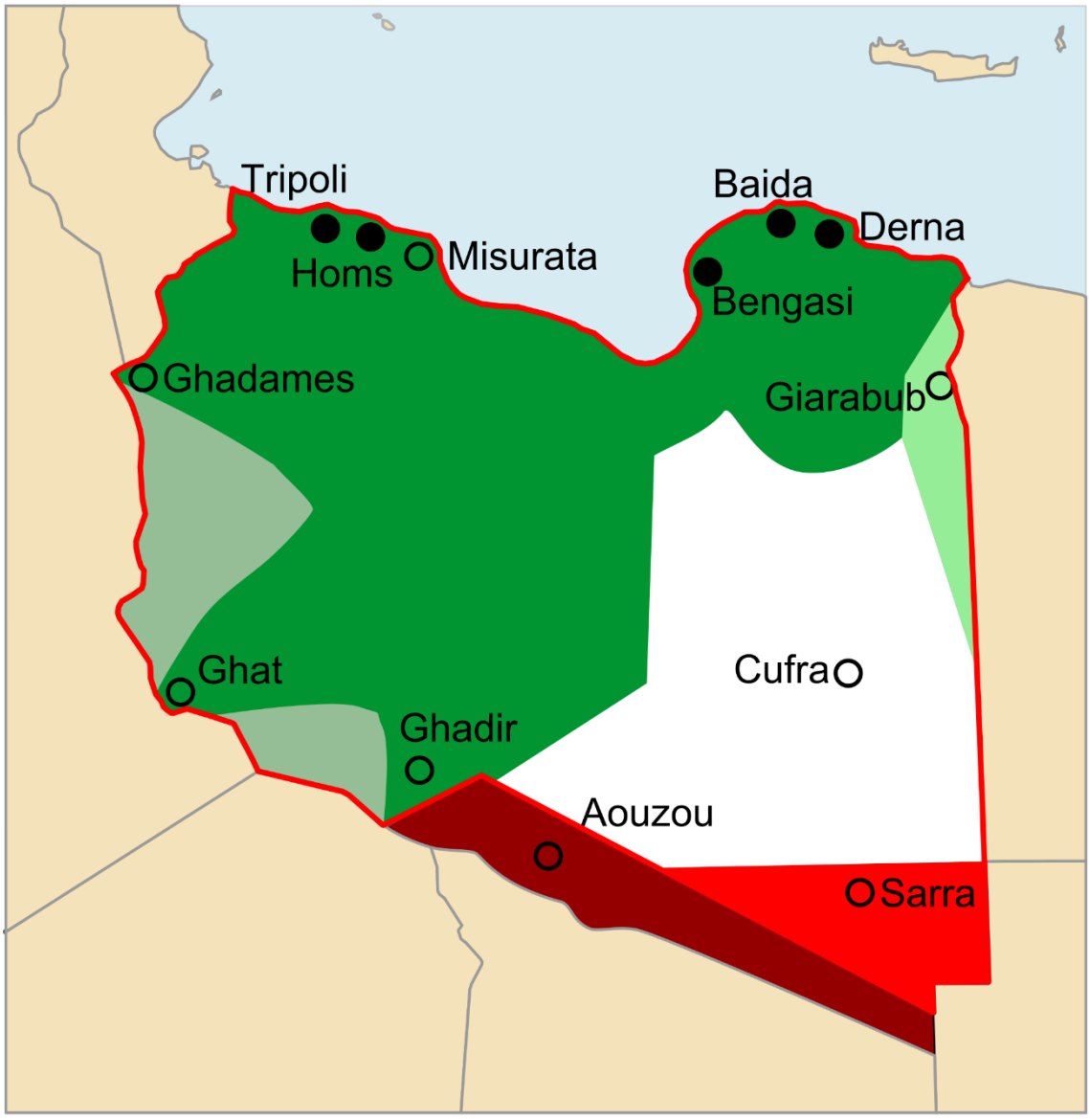

قطاع أوزو من الجانب الليبي

ملحق رقم (4)

قطاع أوزو من الجانب التشادي

ملحق رقم (5)

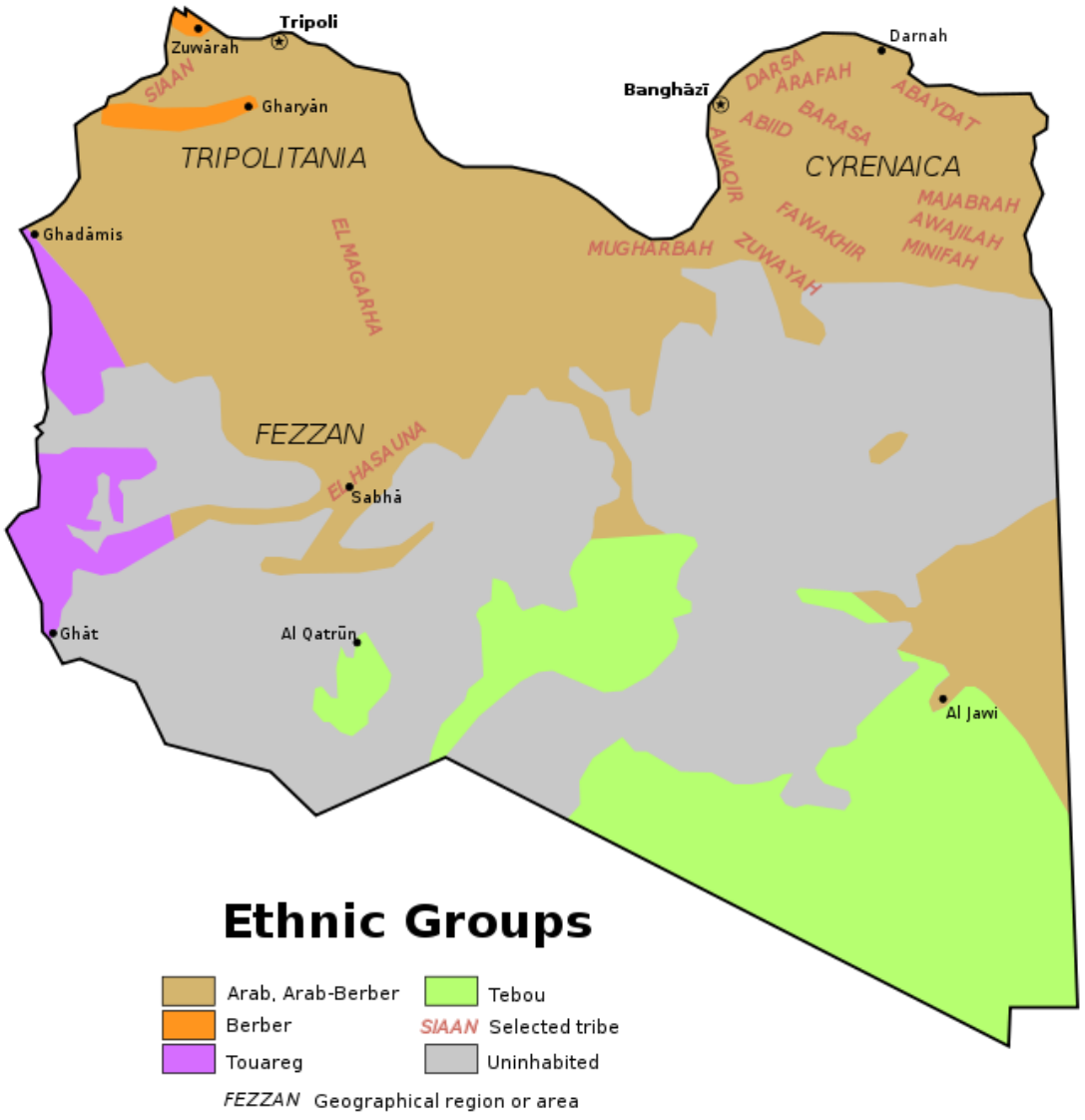

التقسيم القبلي/الإثني للجماعات في ليبيا